الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٥٤
الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مونغرا (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تأبين المرحوم محمد تقي عبد الكريم، رئيس دولة جزر القمر

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه الجلسة الصباحية، قبل أن نتناول البند المدرج في جدول أعمالنا، من دواعي حزني وأساي أن أؤبن الرئيس الراحل، فخامة السيد محمد تقي عبد الكريم، رئيس دولة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، الذي وافته المنية يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

باسم الجمعية العامة أرجو من ممثل جزر القمر أن ينقل تعازينا إلى حكومة جزر القمر وشعبها بوفاة المرحوم محمد تقي عبد الكريم وإلى أسرته المنكوبة.

أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على فخامة السيد محمد تقي عبد الكريم.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السودان الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد عروة (السودان): بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله في كتابه العزيز:

"من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا". (القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٢٣)

إنها للحظات مفعمة بالحزن والأسى أن أقف أمامكم اليوم، ممثلا لمجموعة الدول الأفريقية بالأمم المتحدة، معزيا في فقيد القارة الأفريقية، بل والأسرة الدولية جمعاء، طيب الذكر، المغفور له بإذن الله تعالى، الرئيس الراحل محمد تقي عبد الكريم، رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية الشقيقة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86354
9886354

وأود في المستهل أن أتقدم باسم المجموعة الأفريقية بخالص العزاء لوفد جمهورية جزر القمر الإسلامية، وعبره لحكومة وشعب ذلك البلد الشقيق ولأسرة الرئيس الراحل المكلومة في فقدهم الكبير ومصابهم الجلل، سائلين الله أن يتقبله قبولا حسنا وأن يلهم أهله وشعبه الصبر والسلوان.

إن مناقب الفقيد العزيز تتعدد ولا تحصى. فقد كان رجل دولة من الطراز الأول. وهو أحد أبرز القادة في تاريخ جزر القمر الذي تشهد لهم أفعالهم وإنجازاتهم بالكثير. ومنذ أن تقلد الفقيد موقع الرئاسة في تلك الفترة العصيبة من تاريخ جزر القمر، والتي عايشناها جميعا، آلى الفقيد على نفسه أن يخدم بلاده وأهداف وحدتها وتضامنها في اتصال لسجله الحافل بالنضال، الذي عانى بسببه سجنا طويلا وتشريدا. وحينما تم اختيار الفقيد رئيسا لبلاده في الانتخابات، حاز على نسبة عالية من أصوات الناخبين من شعبه ونال ثقة شعبه. واكتسب علاوة على ذلك احترام الأسرة الدولية والإقليمية من خلال تجرده وتفانيه في خدمة بلاده وعمله المضني في سبيل إرساء دعائم مجتمع يقوم على الفضيلة والأخلاق وحقوق الإنسان واحترام رغبات شعبه.

إن جزر القمر الشقيقة تفقد برحيل فقيدها رجل دولة حكيما وزعيما مقتدرا. وإننا نشعر بأن فقده فقد لأفريقيا بكاملها في وقت تتطلع فيه القارة الأفريقية إلى أمثاله من القيادات الحكيمة والمسؤولة. ألا رحم الله الرئيس الراحل محمد تقي عبد الكريم وأسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء، وألهم أهله وذويه وشعبه الصبر الجميل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية.

السيد الهنائي (عُمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مجموعة الدول الآسيوية أتشرف بالانضمام إلى أعضاء الجمعية العامة الآخرين في الإشادة بالذكرى الطيبة للرئيس الراحل، رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، فخامة السيد محمد تقي عبد الكريم. إن المرحوم محمد تقي عبد الكريم كان له سجل سياسي متميز، حيث تقلد مناصب هامة في الحكومات المتعاقبة منذ نيل جزر القمر استقلالها في ١٩٧٥. واضطلع بدور بارز في الشؤون الدولية من خلال مشاركته النشطة، إلى جانب أقرانه رؤساء الدول، في اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية. إننا نعتبر رحيل فخامة السيد محمد تقي عبد الكريم خسارة فادحة لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ومدعاة لكرب جسيم بين أبناء شعبها.

وباسم مجموعة الدول الآسيوية أرجو من الممثل الدائم لجزر القمر أن ينقل تعازي المجموعة إلى حكومة جزر القمر وشعبها، وبصفة خاصة إلى الأسرة المنكوبة، أسرة الفقيد الرئيس عبد الكريم. نتضرع إلى الله أن يلهم ذوي المرحوم الرئيس عبد الكريم الصبر في مصابهم الأليم هذا، وأن يسكنه فسيح جناته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل رومانيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعميق الأسف، علمت بلدان مجموعة أوروبا الشرقية بالوفاة المفاجئة لرئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، محمد تقي عبد الكريم. لقد ظل الرئيس عبد الكريم، بوصفه مشاركا بارزا في الحياة السياسية لبلده، يعمل بنشاط طوال سنوات عديدة وبعد انتخابه رئيسا للدولة في عام ١٩٩٦، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي للبلد، ومن أجل رفاه شعب جزر القمر.

وفي لحظة الأسى العميق هذه، أود، باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، أن أتوجه بخالص تعازينا إلى الرئيس المؤقت لجزر القمر وإلى حكومة وشعب جزر القمر، وفي المقام الأول إلى أسرة الفقيد. وكلنا ثقة بأن هذا الحدث الأليم سيعزز من تعبئة شعب جزر القمر في جهوده لتحقيق تسوية سلمية للمشاكل السياسية والاقتصادية التي يواجهها هذا البلد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور الذي سيدلي ببيان باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد إيسكييردو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يود وفد إكوادور أن يعرب عن تعازيه القلبية لجمهورة جزر القمر الاتحادية الإسلامية حكومة وشعبا، على وفاة رئيسها المأسوف عليه فخامة السيد

محمد تقي عبد الكريم، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. تود مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعبر عن تضامنها، بانضمامها إلى هذا التكريم الخاص والقلبي لذكرى السيد عبد الكريم الذي كان رجل دولة مرموقا وزعيما سياسيا عظيم الأهمية لبلده وللمجتمع الدولي. وستظل ذكراه خالدة إلى الأبد في تاريخ بلده.

وسيغدو وفد إكوادور ممتنا لوفد جزر القمر إذا تكرم بنقل هذه الرسالة الودية من أعضاء بلدان مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أسرة الفقيد وإلى سلطات وشعب جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا الذي سيدلي ببيان نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد سميث (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

يملي علي واجبي الحزين أن أقدم، باسم المجموعة، خالص التعازي إلى جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية على وفاة رئيسها، فخامة السيد محمد تقي عبد الكريم الذي رحل قبل الأوان.

كان الرئيس عبد الكريم شخصية بارزة في الحياة السياسية في جزر القمر طوال عشرات السنين، وتوجت حياته المهنية بانتخابه رئيسا للدولة في آذار/ مارس ١٩٩٦. وسوف يشهد التاريخ على إنجازاته بصفته رئيسا للدولة، وعلى إسهامه في الارتقاء بشعبه.

قلوبنا ومشاعرنا مع شعب وحكومة جزر القمر في هذه الأوقات العصيبة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن الذي سيدلي ببيان نيابة عن مجموعة الدول العربية.

السيد الأشطل (اليمن): باسم المجموعة العربية، أود أن أتقدم بأحر التعازي إلى جزر القمر، حكومة وشعبا. إن وفاة السيد محمد تقي عبد الكريم الذي تولى رئاسة الجمهورية في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦، بعد دور كبير في بناء جزر القمر، لخسارة كبيرة لشعب جزر القمر ولأفريقيا بكاملها.

إننا في المجموعة العربية نتقدم بخالص العزاء. وندعو، ونطلب من وفد جزر القمر أن ينقل إلى أسرة الفقيد وإلى شعب وحكومة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية تعازينا.

رحم الله الفقيد وأدخله فسيح جناته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن، أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستدلي ببيان باسم البلد المضيف.

السيدة مونتويا (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود حكومة الولايات المتحدة أن تعرب عن تعازيها لأسرة الرئيس عبد الكريم ولشعب جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

ونذكر بأنه في لحظة من لحظات أحزاننا الوطنية - عند وقوع الحادث المفجع لطائرة الخطوط الجوية الإثيوبية المختطفة التي سقطت في المحيط الهندي - مد الرئيس عبد الكريم وشعب جزر القمر يد العون لضحايا الحادث الأمريكيين وأسرهم ولحكومة الولايات المتحدة. ونذكر أيضا بما قدمه الرئيس من دعم ومساعدة في أعقاب مأساة وطنية أخرى، ألا وهي الهجوم الإرهابي على سفارتينا في نيروبي ودار السلام.

وفي هذا المنعطف الحرج الذي تمر به الديمقراطية الفتية في جزر القمر، ندعو الحكومة والشعب أن يتماسكا وأن يعملا يدا واحدة من أجل خير الأمة. فهذا هو أفضل الطرق وأنسبها لتكريم ذكرى الرئيس عبد الكريم - بانتصار القوى الديمقراطية وضمان خلافة سالمة وقانونية لرئيس جديد للدولة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الكلمة الآن لممثل جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، السيد محمد عبود محمود.

السيد محمود (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمع وفد جزر القمر بتأثر بالغ إلى عبارات التعازي التي تفضلتم بها توا، تأبينا لرئيس جمهوريتنا

الراحل، فخامة الحاج محمد تقي عبد الكريم. وباسم حكومة بلادي وشعب جزر القمر، نود أن نتوجه بأصدق آيات الشكر إلى جميع الدول الأعضاء، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان الذي قدم لنا أيضا صادق العزاء على وفاة رئيس جمهوريتنا.

أود أولا أن أؤكد لكم أن هذه الفترة الانتقالية تمضي قدما بهدوء وسلام. فالمجلس الأعلى للجمهورية، مكلفا من الحكومة، ووفقا للمادة ١٠ من الدستور القمري، أحاط علما بوفاة رئيس الجمهورية، ونقل سلطات الرئاسة المؤقتة إلى السيد تاج الدين بن سعيد ماسوندي، رئيس المجلس الأعلى للجمهورية، وهو أيضا رئيس المجلس الدستوري.

أود أن أستعيد إلى الأذهان بعض الذكريات الطيبة عن رئيس جمهوريتنا الراحل، من خلال وصف بعض منجزاته. ولد السيد محمد تقي عبد الكريم في مبيني بجزر القمر عام ١٩٣٦. وكان الرئيس الرابع لجزر القمر، ويمكن أن نقول إنه كان ممثل أول جيل سياسي في جزر القمر، وكان متميزا بديناميته وإحساسه بالمسؤولية. وانتخب في عام ١٩٦٧ نائبا في الجمعية الإقليمية لجزر القمر، ممثلا عن منطقته.

كما تقلد عدة مناصب وزارية قبل نيل جزر القمر استقلالها. والرئيس تقي، كونه كان بطلا لا يكل لقضية الاستقلال، فإنه لم يتفاجأ عندما تحقق الهدف في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥. إلا أنه عانى من نكسات سياسية أدت إلى سجنه ونفيه. وفي عام ١٩٧٨ انتخب نائبا في الجمعية الاتحادية ورئيسا لها. ولكن بعد ذلك، في عام ١٩٨٥، نفي من البلاد لأول مرة بسبب معتقداته السياسية. وبعد خمس سنوات في المنفى في فرنسا عاد إلى جزر القمر في عم ١٩٩٠، ورشح نفسه للانتخابات التي عقدت عقب اغتيال رئيس الجمهورية، السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن، على يد زمرة من المرتزقة. وقد خسر في الانتخابات أمام السيد سعيد محمد جوهر. ولكنه ظهر، عقب انقلاب عسكري في عام ١٩٩٥، كخيار واضح لاستعادة سلطة الحكومة واستهلال مرحلة الانتعاش الوطني. وفي عام ١٩٩٦ دخل المعركة الانتخابية وفاز ليحل محل السيد جوهر.

ولما كان الرئيس تقي نصيرا للحوار، فإنه أهاب بالجماعات السياسية كافة أن تستعيد الشرعية في الدولة الجزرية. وفي إطار منظمة الوحدة الأفريقية وعالم البلدان الناطقة بالفرنسية واللجنة المخصصة للمحيط الهندي، كان الرئيس تقي سباقا لأقرانه في رفع لواء فكرة تقوية التعاون بين بلدان الجنوب. وفي إطار عالم البلدان الناطقة بالفرنسية نوه بتفاني الجزر العميق للتراث الثقافي المشترك الذي يعتنقه الملايين من الرجال والنساء في شتى القارات.

ودعم فكرة تكامل سوق إقليمية واسعة بين بلدان اللجنة المعنية بالمحيط الهندي. وبالمثل، نوه في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بأن مبدأ التضامن يجب أن يحكم العلاقات بين أعضائهما. وأخيرا سعى سعيا حثيثا إلى تقوية العلاقات الثنائية من خلال الاتفاقات التي تفتح الطريق أمام التنمية المشتركة ومشاريع الدعم التعليمية.

وتمشيا مع الطموحات المشروعة للرئيس تقي أود أن أتوجه من هذا المنبر الجليل بنداء إلى المجتمع الدولي بأن يساعد بلدي على التغلب على أزمة الانفصال التي تعصف به. إن وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية معرضتان للخطر. وأسس دولتنا ذاتها معرضة للخطر، شأنها شأن السلام والاستقرار في أفريقيا والمحيط الهندي. وهذا سيشكل سابقة خطيرة لسائر دول العالم. إن حسم أزمة "أنجوان" سيتطلب تضامنا دوليا والتزاما من الدول العربية والأفريقية. والآن أكثر من أي وقت مضى يجب أن تتخذ التدابير اللازمة لا لحل الأزمة الحالية فحسب ولكن أيضا لكفالة السلام والاستقرار اللذين يمثلان ضمانة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسقة الدائمة في المنطقة وفي جزر القمر.

تمر جزر القمر الآن في فترة حداد، والقمريون أصبحوا يتامى. وإن الرئيس تقي أراد أن تسود روح المصالحة والطمأنينة بين أبناء البلد كافة، وأن تفتح أبواب جزر القمر أمام العالم الخارجي وأمام العولمة. لقد فقدت جزر القمر أحد أبنائها - إبنا بارا كرس نفسه لقضية السلام والأمن والاستقرار في منطقة جنوب غربي المحيط الهندي.

البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين:

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/53/556)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الذي أوصت لجنة وثائق التفويض باعتماده ينص على ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه،

"توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض".

السيد القدوة (فلسطين): وددت فقط أن أدلي بملاحظة خارج إطار إجراءات التصويت في الجمعية العامة فيما يتعلق بتقرير لجنة وثائق التفويض.

والملاحظة تتعلق بحقيقة تعرفها الجمعية وهي أن قمة دول حركة عدم الانحياز الثانية عشرة أقرت أن مشاركة إسرائيل في أعمال الجمعية العامة يجب أن تكون منسجمة مع القانون الدولي. وبالتالي فإن وثائق تفويض إسرائيل لا تغطي الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

من المعروف أيضا أن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز قد فوض رئيس المكتب بإرسال رسالة إلى رئيس لجنة وثائق التفويض يعلمه وأعضاء اللجنة بمحتوى ما قرره رؤساء دول وحكومات دول الحركة. وقد فهمنا أن هذه الرسالة وصلت إلى اللجنة بعد أن كانت قد عقدت اجتماعها الأول. وعلى هذا الأساس، نأمل أن يعكس التقرير القادم للجنة وثائق التفويض هذه الحقيقة كحقيقة موضوعية بغض النظر عما قامت اللجنة أو تقوم به الجمعية العامة فيما يتعلق بالموضوع قيد البحث.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار الذي أوصت لجنة وثائق التفويض باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم في معرض تعليل التصويت قبل التصويت.

وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد عبد العزيز (مصر): أود في البداية أن أتوجه، باسم وفد مصر، بالشكر إلى رئيس وأعضاء لجنة وثائق التفويض على التقرير الوارد في الوثيقة A/53/556.

إن وفد مصر يدرك أن مشروع القرار المطروح أمامنا يعتمد دائما بتوافق الآراء. ومصر، إذ ستنضم إلى توافق الآراء حول مشروع القرار هذا العام، تود أن تسجل أنه، فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد إسرائيل، تنسحب تلك الوثائق على إسرائيل بحدودها في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ولا تنسحب على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. وإن موافقتنا على اعتماد التقرير بتوافق الآراء لا تشكل أي اعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وذلك تمشيا مع أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية.

وهذا الموقف هو الموقف الذي عبرت عنه قمة رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، التي عقدت في دربان في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، والتي أكدت:

"التمثيل الإسرائيلي في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن يكون متفقا مع القانون الدولي. وبالتالي يجب التأكيد على أن أوراق التفويض الإسرائيلية لا تغطي الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس".

وهذا الموقف هو كذلك مضمون الرسالة التي وجهها المندوب الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته ممثلا لرئيس الحركة، إلى رئيس لجنة وثائق التفويض في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، والتي لم يرد ذكرها في التقرير المعروض على الجمعية اليوم.

السيد زمانينيه (إيران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الكلمة لأسجل تحفظ وفدي عن الجزء المتعلق بوثائق تفويض إسرائيل من تقرير لجنة وثائق التفويض الصادر في الوثيقة A/53/556. ويلاحظ وفدي أن مشاريع القرارات المماثلة عن هذا الموضوع جرت العادة على اعتمادها بدون تصويت. لذلك وتمشيا مع موقف حكومة جمهورية إيران الإسلامية تجاه هذا الموضوع، يود وفدي أن يعلن عدم موافقته على ذلك الجزء من التقرير الذي يشير إلى الموافقة على وثائق تفويض إسرائيل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في معرض تعليل التصويت قبل التصويت، ونبت الآن في مشروع القرار الذي أوصت لجنة وثائق التفويض باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها (A/53/556).

لقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع قرار (A/53/L.24)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة قيرغيزستان لتعرض مشروع القرار A/53/L.24.

السيدة أشمامبتوفا (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني كثيرا أن أعرض مشروع القرار A/53/L.24 المعنون "السنة الدولية للجبال" باسم الوفود الـ ١٣٠ التي تبنته.

إن مشروع القرار يعلن سنة ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال. وهذا التاريخ اتفقت عليه معظم الوفود. ومما يكتسي مغزى خاصا أن السنة الدولية للجبال ستصادف "ريو زائدا ١٠"، أي الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، المقرر إجراؤهما كل عشر سنوات. والسنة الدولية ستسبقها أيضا الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٠، التي ستركز على الموارد البرية، لا سيما الموارد الجبلية.

ويدعو مشروع القرار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بصفتها مديرا لمهام الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، إلى العمل بوصفها الوكالة الرائدة للسنة الدولية للجبال، ويطلب من الحكومات والمنظمات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية والقطاع الخاص تقديم تبرعات وأشكال دعم أخرى للسنة الدولية للجبال.

كما يشجع جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وجميع العناصر الفاعلة الأخرى على الاستفادة من السنة الدولية للجبال في زيادة الوعي بأهمية التنمية المستدامة للجبال.

إن الجبال والهضاب تشكل أكثر من ربع السطح البري لكوكب الأرض، ويسكنها ما يقرب من ١٠ في المائة من سكان العالم. ويعتمد أكثر من نصف سكان العالم على الموارد الجبلية فيما يتعلق بالمياه، والتنوع الأحيائي، والراحة والاستجمام، والزراعة، والغابات، والتعدين، من بين موارد أخرى، وبعض هذه الموارد يتسم بأهمية لا تقتصر على بلد أو إقليم بعينه؛ فأهميتها عالمية حقا لمستقبل كوكبنا.

الجبال مصدر عظيم للمياه العذبة. وجميع أنهار العالم الكبيرة تنبع من الجبال. ولأن الجبال تخزن كميات هائلة من المياه العذبة على شكل جليد أو ثلج، وفي البحيرات الطبيعية والاصطناعية، فإنها تؤدي دورا عالميا في الإمداد بالمياه للزراعة والصناعة والمراكز الحضرية في الأماكن المتاخمة لها. ولما كان ٣٥ في المائة من سكان العالم يرجح أن يعانوا من شحة المياه قبل سنة ٢٠٢٥، فإن إدارة المياه والتعاون الاقتصادي في مجال المياه بين الدول التي تتشاطر مصدرا مائيا سيكتسيان أهمية بالغة في القرن الحادي والعشرين.

الجبال بؤرة التنوع الأحيائي للكوكب. وهي تشكل محميات لثروة عظيمة من أنواع الحيوانات المتوطنة، والنظم الإيكولوجية المتخصصة، والمناظر الخلابة. وتضم الجبال المدارية وشبه المدارية بصفة خاصة مراكز رئيسية للتنوع الأحيائي في الكرة الأرضية. والكثير من المناطق الجبلية التي تتمتع بأكبر قدر من التنوع الأحيائي وأجمل التضاريس الطبيعية تحولت إلى مناطق محمية. والواقع أن المناطق المحمية التي تبلغ مساحتها ٧٨٥ هكتارا يتألف ثلثها من الجبال في ٦٥ بلدا مختلفا. وعناصر النباتات والحيوانات والكائنات المجهرية الحية التي ينصب عليها علم الجينات تنطوي على آفاق واسعة لأغراض الزراعة والصحة ورفاه الكائن البشري ولحماية البيئة. وبالتالي تؤدي الجبال أهم دور في الاستفادة

المستدامة من التنوع الأحيائي على كوكبنا وفي الحفاظ عليه.

إن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، وسوف يستمر التحضر في القرن القادم. إن الزيادة السريعة في التحضر العالمي تعني زيادة الطلب على مناطق قضاء أوقات الفراغ والترفيه. والجبال لديها إمكانيات جذابة في هذا الصدد لأنها توفر مجموعة متنوعة غنية من المناظر الطبيعية الشاسعة. وتلعب الجبال دورا هاما في السياحة، التي تعد أكبر الصناعات العالمية، لأنها توظف أكثر من ٢٠٠ مليون شخص، أي ١٠ في المائة من القوة العاملة العالمية. فتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والجوانب البيئية من مصلحة السكان المحليين وسكان العالم على السواء.

ولا يمكن كفالة التنمية المستدامة للجبال واستخدام مواردها بصورة مستدامة إلا من خلال الجماعات المحلية الجبلية ومن أجلها. إن المعارف والخبرات المحلية ضرورية لإدامة النظم البيئية. وسبل الرزق والإنتاج. ولكن ينبغي إدماجها بعناية في التقنيات ونتائج البحوث الجديدة. وعلى الحكومات أن تكون مستعدة لتخصيص استثمارات أكبر، بالتناسب، لتدريب وتثقيف شعوب المناطق الجبلية وتعويض القائمين على الموارد الجبلية. وتتحمل الحكومات مسؤولية كبيرة عن هذه المناطق المسماة بالمناطق الهامشية وعن مواردها الحيوية. إن تحقيق لا مركزية السلطة من عواصم المدن إلى المناطق الجبلية، والمدن الصغيرة والقرى يعد من أفضل الطرق لتمكين سكان الجبال، وتخفيض التكاليف، وزيادة الفعالية، وإيجاد الاهتمام اللازم في مجال تنمية موارد الجبال وإدارتها، بصورة مستدامة.

وتعد الجبال مناظر ديناميكية تتغير على نطاق عالمي، ربما بسرعة أكبر من أي نظام بيئي رئيسي آخر. فالعقبات الهائلة التي تواجهها التنمية المستدامة للجبال في القرن الحادي والعشرين لن يتسنى التغلب عليها إلا إذا جرى التسليم بها وتناولها من جانب المجتمعات المحلية، ومقرري السياسات الوطنية والمنظمات الدولية.

لقد سلم الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في ريو في عام ١٩٩٢، بالأهمية الحيوية والمترابطة لهذا النظام البيئي الرئيسي من أجل بقاء النظام الإيكولوجي العالمي. وأكد كذلك ضرورة تشجيع إقامة الشبكات الإقليمية والوطنية للمبادرات الشعبية وأنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مجال تنمية الجبال. وقد نشأت مبادرة من هذا القبيل عن مؤتمر دولي عقد في بيشكيك، قيرغيزستان، في عام ١٩٩٦، حول "بحوث الجبال: التحديات والاتجاهات للقرن الحادي والعشرين". واعتمد المشاركون في هذا المؤتمر قرارا دعا المجتمع الدولي إلى إعلان سنة دولية للجبال بفكرة إبراز مسألة التنمية المستدامة للجبال والنهوض بها. وقد أيد السيد عسكر عكايف، رئيس قيرغيزستان، هذا الاقتراح بقوة في رسالة موجهة إلى الأمين العام.

وفي القرار ٤٥/١٩٩٧ المعنون "إعلان سنة دولية للجبال"، المتخذ في الدورة الموضوعية المعقودة في جنيف، رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجهود الجارية لحماية النظم الإيكولوجية الهاشة للجبال وتعزيز التنمية المستدامة للجبال ودعم تلك الجهود. وطلب كذلك إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ذات الصلة بشأن استصواب إعلان سنة دولية للجبال.

وقد أوضح تقرير الأمين العام المعد على أساس الردود الواردة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والمقدم إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة بنيويورك في الصيف الماضي، إن هناك إدراكا أكبر لأهمية الجبال بالنسبة للاقتصاد والمجتمع والبيئة على الصعيد العالمي، وأن الأمر ما زال يحتاج إلى جهود كبيرة على جميع المستويات لحماية هذه الموارد وحفظها وإدارتها بصورة مستدامة.

واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تلك الدورة، قرارا يوصي بأن تعلن الجمعية العامة سنة دولية للجبال، نظرا لأن ذلك سيعطي زخما لتحقيق أهداف الفصل ١٣ الخاصة بالتنمية المستدامة للجبال. وأملنا كبير في أن تتبع الجمعية هذه التوصية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد غيمير (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمشيا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/١٩٩٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ والمعنون "إعلان سنة دولية للجبال"، يسعد وفدي أن يعرب عن تأييده الكامل سواء لاستصواب هذا الإعلان، أو ما هو أهم، لاتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة استدامة البلدان الجبلية.

ونظرا لأن نيبال تتميز بسمة فريدة لوجود أغلب أعلى الجبال في العالم فيها، نرى أن إعلان سنة دولية للجبال يعترف بالحاجة إلى حفظ النظام العالمي لدعم الحياة الذي لا غنى عنه لبقاء النظام البيئي العالمي، بل يوفر أساسا سليما لمواصلة العمل الموضوعي لتنمية الجبال، مما له أهمية عالمية حقا بالنسبة لمستقبل البشرية.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز الدولي المعني بالتنمية المتكاملة للجبال بكاتمندو سوف يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر في منطقة الهيمالايا - كوش الهندية.

لقد عمل المركز، في السنوات الأخيرة، على تكثيف جهوده للنهوض باستدامة نظم الزراعة الجبلية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الجبلية، وبناء القدرات الوطنية لإعداد وتنفيذ استراتيجيات التنمية الجبلية المستدامة وإنشاء قاعدة معلومات قوية - شبكة - عن التنمية المستدامة لمنطقة الهيمالايا - كوش الهندية، وأمور أخرى.

ويرى وفد نيبال أن إعلان السنة الدولية للجبال هي خطوة أولى متواضعة في سبيل الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر، وهما مجالات بحاجة إلى المعالجة بفعالية أكبر في جميع أنحاء العالم. ونرى أيضا أن هذه الإشارة الرسمية ستساهم في إيجاد الوسائل والسبل الكفيلة بضمان التنمية المستدامة للبلدان الجبلية.

وبهذه الروح نؤكد الضرورة الحتمية للاستفادة من الموارد والفرص المتاحة لنا، بالاقتران بالجهود التعاونية الدولية وبنهج علمي متعدد التخصصات، لنخلص إلى خطة فعالة، لها مقومات البقاء، في هذا الاتجاه.

السيد زيبر (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن إعلان عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال مبادرة نرحب بها ونشكر عليها قيرغيزستان التي ألهمت مشروع القرار بحماس ومثابرة.

إن مشروع القرار سيمكننا من تعزيز التعاون الدولي في مجال الجبال، لا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وزيادة الوعي الجماهيري من خلال مجموعة متنوعة واسعة النطاق من الأنشطة، وتكثيف تبادل المعلومات والخبرات، للتوصل إلى أمور، من بينها، تحديد ونشر المعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة في هذا المجال.

إن فرنسا شديدة الإحساب بالحاجة إلى حفظ المناطق الجبلية وتنميتها، ولكن هذه الجهود لن تكون فعالة إلا إذا تمت ضمن إطار دولي. وبالتالي، قام بلدي، على سبيل المثال، بعقد الاتفاقية الدولية لحماية جبال الألب (الاتفاقية الألبينية) مع جيرانه.

ولهذه الأسباب كلها، قرر بلدي، أسوة بما فعل في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يشترك في تقديم مشروع القرار هذا، وسوف نسعى إلى جعل السنة الدولية للجبال، حدثا متميزا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تنتقل الجمعية العامة الآن الى البت في مشروع القرار A/53/L.24، المعنون "السنة الدولية للجبال".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.24 (القرار ٥٣/٢٤).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من النظر في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ٣١ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (A/53/370 و Add.1 و 2)

مشروع قرار (A/53/L.25)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحيط الأعضاء علما بأن الممثل الدائم لأندورا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في شهر تشرين الأول/أكتوبر، يطلب، في رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة

إلى بيان يدلي به المراقب عن الكرسي الرسولي في إطار البند ٣١ من جدول الأعمال "ثقافة السلام".

ونظرا للأهمية التي تكتسيها القضية موضوع المناقشة، مطلوب من الجمعية العامة أن تبت في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراح الاستماع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي في إطار هذا البند من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش ليعرض مشروع القرار A/53/L.25.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعد وفدي بصفة خاصة أن يبدأ مناقشة البند ٣١ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة السلام". ومعروض علينا تقرير الأمين العام في الوثيقة A/53/370، التي تتضمن مشروع القرار وبرنامج عمل بشأن ثقافة للسلام.

في العام الماضي تشرفت بنغلاديش، في جلسة عامة للجمعية العامة، بأن عرضت، باسم ٥٠ بلدا، مشروع القرار ١٣/٥٢ بشأن ثقافة السلام، الذي اعتمد بتوافق الآراء. والتقرير الموحد الحالي أعد وفقا لذلك القرار ويضم توصيات نعتقد أنها قيّمة وعملية التوجه وتسهم في الانتشار العالمي لثقافة السلام.

وكما يرد في مقدمة التقرير، فإنه في عالم سريع التغير يتسم بالأهمية المتزايدة للقضايا الأخلاقية، تزود ثقافة السلام أجيال المستقبل بقيم يمكن أن تساعدها على صياغة مصيرها وعلى المشاركة النشطة في بناء مجتمع أكثر عدلا وإنسانية وحرية ورخاء وبناء عالم أكثر سلاما.

في هذه المرحلة من التاريخ الإنساني يُطرح السؤال عن أهمية وجود ثقافة السلام. وتبدو الإجابة واضحة إذا نظرنا إلى طبيعة الصراع والشقاق الاجتماعي اللذين ينتشران في العالم كله. إننا نرى أن حالات الحرب فيما بين الدول واحتلال دول أخرى ما فتئت تتناقص منذ انتهاء الحرب الباردة. وهذا كان يجب أن يساهم في تخفيض العنف. لكن يبدو أن العكس هو الصحيح. وإذ نقترب من الألفية القادمة، يزعجنا العنف المنتشر كالوباء الذي ينبع من الصراعات داخل الدول، والشقاق الاجتماعي، والحرمان، وكبت حقوق الإنسان، والاستئثار بالموارد الشحيحة، والنزعة الطائفية والتفرقة العنصرية وكراهية الأجانب.

إن مكافحة العنف يجب أن تتبلور لا في الإجراءات التي تتخذها الدول فحسب، بل أيضا وقبل كل شيء في عقول النساء والرجال، في عقول الأطفال والكبار، على السواء. ويتأتى هذا الكفاح بغرس ثقافة السلام واللاعنف في كل إنسان. وتشمل العناصر الرئيسية لثقافة السلام احترام الحياة وكل حقوق الإنسان؛ ونبذ العنف؛ وغرس مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية؛ والتسامح والتضامن بين الأفراد والشعوب؛ وعلاج الأسباب الأساسية للصراعات؛ وحل المشاكل من خلال الحوار والتفاوض؛ وحرية التعبير والرأي؛ وحق الحصول على معلومات؛ والمشاركة الكاملة والفعالة في عمليات التنمية.

وعندما ننظر في هذه العناصر، نتبين فورا أن ثقافة السلام ليست اختراعا جديدا. فهي مجموعة من القيم والمبادئ التي تحترمها وتقدرها كل المجتمعات والثقافات والأديان. إنها قيم مقبولة عالميا وتشكل الأساس الوطيد لثقافة السلام.

وتهدف ثقافة السلام إلى بث القوة في الناس. فهي تسهم في التغلب على البنى التسلطية الطاغية وعلى الاستغلال من خلال المشاركة الديمقراطية. إنها تكافح الفقر والإجحاف وتشجع التنمية. وتمجد التنوع، وتشجع على التفهم والتسامح، وتقلل من عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

إن تطوير مفهوم ثقافة السلام له قيمة نظرية وقيمة عملية فهو يتيح إطارا مفاهيميا يؤكد أهمية التصدي للجذور الثقافية الأساسية للحرب والعنف، ويشكل أساس استراتيجية متماسكة لثقافة السلام واللاعنف، وتؤمن بنغلاديش بأن مشروع القرار وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام يمثلان خطوة هامة في بناء استراتيجية عالمية للأمم المتحدة مؤلفة من إجراءات واضحة يقوي بعضها البعض الآخر لبناء ثقافة السلام ولمنع العنف. وإننا نرحب بالنصين ونؤيدهما بكل قوة.

والجمعية العامة، بإعلانها سنة ٢٠٠٠ وهي مطلع الألفية الجديدة، السنة الدولية لثقافة السلام، إنما تبين تقديرها لقيمة ثقافة السلام. وستبت الجمعية أيضا في وقت لاحق اليوم في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.25 بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠). وبنغلاديش، مع عدد كبير من البلدان المشاركة في تقديم القرار، كان لها شرف المبادرة بطرح اقتراح العقد الدولي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه الماضي. ونثق بأن هذه الهيئة العالمية ستعتمد مشروع القرار بتوافق حماسي في الآراء مما يفتح الآفاق لثقافة السلام واللاعنف لأجيال الحاضر والمستقبل.

ويسعد بنغلاديش أن تجد في التقرير الموحد معلومات عن طائفة كبيرة من الأنشطة المتعلقة بثقافة السلام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في شتى أنحاء العالم. وإشراك المجتمع المدني في هذه الأنشطة أمر حاسم جدا. وإن التحدي الذي ينطوي عليه الترويج لثقافة السلام تحد واسع النطاق وبعيد المرمى إلى درجة أنه لا يمكن مواجهته إلا بجعله أولوية لدى منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وهل هناك إجراء أفضل يمكن أن تتخذه الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الميثاق أفضل من الترويج لثقافة السلام على الصعيد العالمي؟

لذلك، تشجعنا كثيرا بما أبدته لجنة التنسيق الإدارية في الشهر الماضي من اهتمام بمبادرة ثقافة السلام. وقد ذكرت تلك اللجنة في الوثيقة A/53/370/Add.2، أن الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة متفقون على أن مفهوم ثقافة السلام يمثل جوهر منظومة الأمم المتحدة. ونحن نرحب أيضا بقرار اللجنة القاضي بالاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام في جميع مقار منظومة الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية في اليوم الدولي للسلام في عام ١٩٩٩. ونثني على الأمين العام كوفي عنان لتأييده مبادرة ثقافة السلام، وهو التأييد الذي اتسم ببعد النظر. كما تثني بنغلاديش، مثلها في ذلك مثل بلدان عديدة أخرى، على ما يوفره في هذا الصدد فردريكو مايور المدير العام لليونسكو من قيادة تملك الرؤيا، ونحن نشجعه على الاشتراك بصورة أكبر في الأنشطة المتصلة بثقافة السلام.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نرحب بالقرار المتخذ في يوم الجمعة الموافق ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨ في اجتماع المجلس التنفيذي لليونسكو في طشقند بشأن إيجاد ثقافة سلام. وقد حدد التقرير الموحد الأنشطة المتنوعة التي اضطلعت بها البلدان والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية للترويج لثقافة السلام. والمثل المشهود الدال على هذه الأنشطة هو النصب التذكاري المقام في جزيرة غوريه بالسنغال، الذي يقف شاهدا على التسامح واللاعنف في أفريقيا وفي الشتات. كما أن جائزة السلام التي تمنح باسم الرئيس فيلكس هوفويه - بوانييه وسيلة جديرة بالذكر تستخدم لتكريم الأشخاص الذين كرسوا أنفسهم لخدمة ثقافة السلام.

إننا نؤمن بأن مشروع الإعلان وبرنامج العمل قد صيغا صياغة طيبة وهما يتضمنان إجراءات محددة ستيسر الترويج لثقافة السلام. كما يقدمان إطارا مفاهيميا يمكن أن يزيد من فاعلية منظومة الأمم المتحدة بطريقة متكاملة من خلال عملها للترويج لثقافة السلام، ويمكن أن يربطا هذه الأنشطة بمجالات الأولوية الأخرى لدى الأمم المتحدة بما فيها من مجالات متصلة بالسلم والأمن الدوليين، والديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد تؤمن بنغلاديش بأنه سيكون من المناسب جدا اختيار ثقافة السلام بوصفها الموضوع الشامل المحدد لأجل جمعية الألفية المقترح عقدها في سنة ٢٠٠٠.

وندعو إلى اعتماد مشروع الإعلان وبرنامج العمل في أقرب وقت ممكن أثناء دورة الجمعية العامة هذه. ومما يشرف بنغلاديش كثيرا أن تقدم مشروع قرار مناسب، التماسا لاعتماد النصين بتوافق الآراء. وسيكون من دواعي سعادتنا أيضا أن ننسق الآراء في هذا الصدد، مثلما فعلنا في السنة الماضية.

السيدة آتايفا (تركمانستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لحكومة بنغلاديش لأنها طرحت في هذا المحفل الموضوع الذي قد يحدد مستقبلنا، ألا وهو موضوع ثقافة سلام.

ويود وفدنا أن يثني على الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تقريرهما الموحد الشامل الموضوعي الذي يتضمن مشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام. وتؤيد تركمانستان تأييدا تاما المبادرات الواردة في التقرير، التي تدعو الدول الأعضاء كافة إلى الإسهام في الاحتفال بسنة ٢٠٠٠، مولد الألفية الجديدة، بوصفها

السنة الدولية للسلام. وقد اشتركت حكومة تركمانستان في تقديم مشروع القرار المتعلق بثقافة السلام في هذه الدورة، كعهدها في السنة السابقة. واشتركت تركمانستان في الصيف الماضي في تقديم مشروع قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي متعلق بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠). ونأمل أن تؤيد الوفود أيضا مشروع القرار هذا بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الجارية.

كانت الحاجة إلى السلام الدائم دافعا إلى إنشاء الأمم المتحدة قبل أكثر من ٥٣ سنة. ومنذ اليوم الذي أسست فيه المنظمة حتى يومنا هذا، ظل السلام بمثابة الفريضة الأولى والأهم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وثقافة السلام هي مجموعة قيم شاملة تستند إلى الحق في السلام الذي هو حق حيوي لا ينفصل عن بقية حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة وفي الأمن والحرية والتنمية وحقوق المرأة وحقوق الطفل. ونحن نؤمن بأنه لا يمكن إقامة السلام دون تقاسم المسؤولية والتحاور سعيا إلى حظر العنف والكراهية واستعمال القوة العسكرية. ويمكن كفالة السلام إذا استند إلى قيم ومبادئ الحرية، والعدالة، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان كافة، والتسامح، والاعتراف بالتنوع.

إن الفكرة الداعية إلى تعلم كيفية العيش معا ليست جديدة، كما أن الخيوط والسبل التي ربطت بين الثقافات والحضارات يمكن أن نعثر عليها في شتى محطات التاريخ البشري. وفي الجزء الذي نعيش فيه من هذا العالم يتمثل أحد أطول جسور الاتصال المتعدد الثقافات في طريق الحرير، الذي ربط كل حضارات آسيا تقريبا بأوروبا. ولم تحمل القوافل ما أنتجته تلك الثقافات من كنوز مادية فحسب، بل حملت جواهر فكرها الإنساني الرائعة أيضا، بما فيها كتب الحكمة وروائع تراثنا الثقافي. وقد أسعدنا كثيرا إدراج اليونسكو اسم المفكر والشاعر التركماني العظيم مغتيمغولي في قائمة تلك الكنوز الثقافية.

إننا نثني على أعمال اليونسكو في مجال تقديم المساعدات إلى مشاريع عديدة تندرج في الدراسة المتكاملة لطريق الحرير، وذلك بتنظيمها رحلات استكشاف وحلقات دراسية دولية، وإنشائها برامج ومعاهد بحثية دولية، وتعزيزها للسياحة الثقافية، وإنتاجها للدراسات والأفلام والمطبوعات بما فيها إنتاج كتاب تاريخ عن حضارات آسيا الوسطى. واليوم، تشجع بلادنا إحياء الدروب المنسية التي يتألف منها طريق الحرير وذلك بتقويتها التعاون الاقتصادي والثقافي.

وتؤمن تركمانستان بأن التعاون الاقتصادي القوي يمكن أن يساعد على تحقيق سلام أفضل. والطريق الوحيد المؤدي إلى تحقيق كل منافع السلام هو احترام الالتزامات الدولية والصكوك القانونية المتفق عليها بالتبادل والاعتراف بالتأثير المتبادل بين السلام وغيره من العوامل. وفي هذا الصدد ما برحت تركمانستان تعرب عن الحاجة إلى ضمان الأمن وإلى نقل الموارد الطبيعية دون إعاقة عبر خطوط الأنابيب وخطوط الأنابيب هذه، التي تشبه طريق حرير آخر، أصبحت بمثابة الشرايين الرئيسية في المنطقة وهي ذات أهمية حيوية بالنسبة لتنميتها.

وتؤيد تركمانستان مشروع اليونسكو المتعدد الاختصاصات المعنون "نحو ثقافة سلام". ولن تصبح ثقافة السلام حقيقة واقعة إلا إذا حظيت بتأييد الأفراد والمجتمعات المدنية، والحكومات، وكذلك بتأييد قيادات الأمم، وهذا هو الأهم. وقد قال السيد أوسكار آرياس، الفائز بجائزة نوبل ورئيس جمهورية كوستاريكا السابق أنه

> "لا بد لزعمائنا أن يكونوا راغبين في تكريس ذواتهم للسلام والتربية. و لا بد أن نتسلح بالإبداع وبإحساسنا بالعدل وبإنسانيتنا".

ينبغي لبرامج بناء السلام وصنع السلام أن تستخدم جميع موارد الأمم المتحدة المتاحة، بما فيها صكوك حقوق الإنسان، وإنشاء آليات لتسوية الصراعات، وبرامج اليونسكو ودراساتها، وجامعة الأمم المتحدة وأكاديمية القيادة الدولية التابعة لتلك الجامعة، والمساعي الحميدة التي يبذلها متطوعو الأمم المتحدة، وسفراء الأمم المتحدة المعروفون باسم سفراء النوايا الحسنة.

وينبغي أن يكون من المقبول عالميا أنه على امتداد مسار العملية التعليمية يجب على المؤسسات التعليمية أن تغرس في الشباب والشابات قيم الحياة والسلام، فضلا عن مبادئ التعايش الاجتماعي والتضامن الإنساني واحترام الاختلاف. إن علينا أن نعلم شبابنا كيف يلطفون طموحاتهم بالتعاطف والتسامح حتى يتسنى لنا أن ننشئ جيلا جديدا يشبه شخصيات مثل المهندس غاندي ومارتن لوثر كنغ. وعندها يحق لنا أن نواصل التمسك بأمل

الرئيس نلسون مانديلا الذي تصور عالما توجد فيه فئة جديدة من القادة لا تسمح بحرمان أي شخص من الحرية ولا بأن يحول شخص إلى لاجئ، أو يحكم عليه بالجوع، أو يجرد من كرامته الإنسانية. وإن لم يحدث ذلك، ستبقى اللامسؤولية والجهل يقودان إلى الكراهية والعنف والظلم الاجتماعي وتوسع نطاق عدم المساواة في العالم وارتفاع مستويات الفقر في أماكن قد لا يتسنى مطلقا لسكانها أن يعرفوا السلام والديمقراطية وإنما الحرب وإبادة الجنس فقط. ولهذا السبب يصبح مفهوم ثقافة السلام والتنفيذ الفعلي لها مهمين جدا للأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، تؤيد تركمانستان فكرة أن ثقافة السلام ينبغي أن تصبح موضوعا مركزيا في جمعية الألفية.

في الختام، أود أن أقتبس مما قاله الراحل ج. وليام فولبرايت عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة حيث قال ذات مرة:

"إن مستقبلنا يجب أن نبحث عنه لا بين النجوم وإنما في عقولنا وقلوبنا. إن القيادة المبدعة والتعليم الحر، وهما شيئان لا ينفصلان في واقع الأمر، يمثلان المتطلبين الأوليين للإعداد لمستقبل زاخر بالأمل للبشرية".

السيد إزكييردو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): الوقت الآن وقت السلام. ومع نهاية الألفية، يطالب العالم بأسره بسلام دائم لا يترك مجالا للحرب. ولتحقيق ذلك ينبغي لنا أن نسعى إلى إنشاء ثقافة للسلام والتسامح والتضامن تقوم على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

يجب أن نبدأ بتعليم يقوم على المبادئ الأخلاقية والتعددية والديمقراطية والإنسانية والعلمية، تعليم يدعو إلى احترام حقوق الإنسان، وينمي التفكير النقدي، ويوفر المهارات اللازمة للكفاءة في العمل والإنتاج ويشجع على الإبداع وعلى التنمية الكاملة لشخصية كل فرد ومهاراته الخاصة. ونتيجة لذلك، سيصبح لدينا بشر متحدون ومتسامحون، ومحبون للسلام، ومستعدون لحل صراعاتهم بوسائل أخرى غير القوة والعنف.

إن الصلة بين السلام والتعليم واحترام حقوق الإنسان صلة أساسية ونحن، في هذا الصدد، يسرنا أن نرى الكيفية التي أخذ بها مفهوم الحق في السلام يتعزز. ويكفي أن نذكر أمثلة ترد في تقرير الأمين العام المعنون "تقرير موحد يشمل مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام" (A/53/370)، لا سيما إشارته إلى اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المعقود في نيسان/أبريل الماضي في وندهوك، ناميبيا، والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية اللذين نوقش فيهما مفهوم حق الإنسان في السلام.

قبل ثلاث سنوات، في هذه القاعة نفسها، وفي إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، قامت مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية، يدعمها عدد كبير من الوفود، باتخاذ المبادرة الطيبة للترحيب بالقرار ٥-٣ الذي اتخذه المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وفي إطار تلك المبادرة، دعي مدير عام اليونسكو إلى إدارة أنشطة مشروع مشترك بين التخصصات بعنوان "نحو ثقافة السلام". وقد طلبت تلك البلدان والوفود إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الأنشطة التعليمية المنفذة في إطار ذلك المشروع. وفي عام ١٩٩٦، بعد دراسة ذلك التقرير ومراعاة أهمية جميع الأنشطة المنفذة حتى ذلك التاريخ من أجل ثقافة السلام، طلبت تلك البلدان والوفود تقريرا يتضمن عناصر لوضع مشروع إعلان وبرنامج عمل مؤقتين بشأن ثقافة السلام.

وقبل عام، في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/292، تلقينا عناصر مشروع الإعلان وبرنامج العمل المؤقتين. واليوم معروض على الجمعية العامة مقترح محدد مضمن التقرير الوارد في الوثيقة A/53/370، التي سبق أن أشرت إليها. ومن ثم، نرى أن الوقت قد حان لتحويل المفاهيم إلى مقترحات من أجل العمل، وللانتقال من الكلام إلى الممارسة اليومية. ودعونا نذكر بأننا قررنا جميعا إعلان عام ٢٠٠٠ بوصفه السنة الدولية لثقافة السلام. فهل يوجد وقت أفضل من هذا لاعتماد برنامج عمل طويل الأجل يسهم في بناء العالم الذي نصبو إليه في الألفية المقبلة؟

إن إكوادور ترغب في اغتنام هذه الفرصة لتعرب مجددا عن التزامها بالعمل بنشاط صوب إنشاء الآلية التي ستمكننا من اعتماد مشروع الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. ونعتقد أن اعتماد إعلان وبرنامج عمل على هذا القدر من الأهمية يحتاج إلى دعم الكل، ولذلك السبب، أناشد المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا موحدا بشأن هذا الموضوع. وقد سبق لحركة عدم الانحياز أن فعلت ذلك قبل شهور قليلة فقط في ديربان عندما رحب رؤساء

دولنا أو حكوماتنا باعتماد الجمعية العامة للقرار ١٣/٥٢ وحثوا على تعزيز ثقافة سلام تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإلى احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح؛ وعلى تعزيز التنمية والتعليم من أجل السلام؛ وعلى نبذ العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والاحتلال الأجنبي؛ وعلى حرية تدفق المعلومات؛ وعلى المشاركة الواسعة للمرأة بصفة ذلك سبيلا أساسيا لتحاشي العنف والصراعات؛ فضلا عن الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للسلام ولتوطيد دعائمه.

أخيرا، أود أن أشير إلى أن حكومة إكوادور شاركت في تقديم مشروع القرار المعنون "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)"، الذي اعتمد في الدورة المضمونية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يرد الآن في الوثيقة A/53/L.25، وإننا نوصي الجمعية العامة باعتماده اليوم. إن إعداد عالم المستقبل، عالم أطفالنا، يكمن في أيدينا.

السيد شي بوهوا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ نهاية الحرب الباردة شرعت الجمعية العامة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مناقشات مفيدة بشأن العلاقة بين السلم والحرب وبين السلم والثقافة، وطرحنا المفهوم الهام المتعلق بالانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، التي تتألف أهم عناصرها من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقضاء على الفقر والتركيز على التعليم والنهوض بمركز المرأة، وتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح بين جميع الشعوب.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه، وفقا لقرار الجمعية العامة المتخذ في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، قام الأمين العام بالتنسيق مع مدير عام اليونسكو، بتقديم تقرير موحد لهذه الدورة يشمل مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام، وهذا التقرير نتيجة جهد مشترك لحكومات العالم وشعوبه. وهو ينم عن تطلع شعوب العالم الشديد إلى الحفاظ على السلام ووضع حد للحروب واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التنمية. وتعرب الحكومة الصينية عن تقديرها لتقديم هذا التقرير.

الصينيون شعب محب للسلام. فقبل ما يزيد على ٢٠٠٠ عام، أعرب كبار المفكرين في الصين عن تطلعاتهم نحو إيجاد عالم يعمه قدر كبير من الوئام، ولا يعرف الحروب، وتعيش فيه الشعوب معا في انسجام. ولقد طرحوا فكرة أن تشاطر الشعور الودي مع الآخرين وعلاقات الجوار الودية هي ثروة قومية، وأعربوا عن محبتهم للسلام ومعارضتهم للصراعات والحروب. وقد أصبحت تلك الأفكار متأصلة في جميع جوانب الثقافة الصينية التقليدية، وأصبحت مبادئ توجيهية للعلاقات فيما بين المجموعات العرقية الصينية وبين الصين وبلدان أخرى. واليوم، تعيش جميع المجموعات العرقية في الصين في اتحاد وانسجام؛ وفي الوقت نفسه، تسعى الصين إلى إقامة وتطوير علاقات تعاونية ودية مع شعوب البلدان الأخرى على أساس الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

إن السلام والتنمية أمران لا ينفصلان. فمن دون السلام والاستقرار لن تتوفر القاعدة لانطلاق الاقتصاد والتنمية الاجتماعية؛ ومن دون الاقتصاد والتنمية الاجتماعية سيكون من الصعب تعزيز وإدامة السلام والاستقرار. وما فتئت الحكومة الصينية تعتقد أنه بغية تحقيق الهدف الرئيسي للسلام والتنمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا مشتركة بغية إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يكون عادلا ومعقولا على أساس ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي. وينبغي عدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو الاستعمال العشوائي للجزاءات من أجل حل الخلافات والمنازعات فيما بين البلدان. وينبغي التوصل إلى الحلول بالوسائل السلمية عن طريق الحوار بدلا من المواجهة.

ومثلما أشير إليه في مشروع الإعلان وبرنامج العمل، تتألف ثقافة السلام من عملية تحول فردية وجماعية ومؤسسية. وهو تنمو من معتقدات الناس وأعمالهم بالذات، وتترعرع وتتطور في كل بلد ضمن إطاره التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي المحدد. لذلك، نعتقد أن ثقافة السلام ليست مفهوما جامدا؛ وإنما هي مفهوم متعدد الأوجه غني في معناه. وإذا أراد المجتمع الدولي الترويج لثقافة السلام، فينبغي أن يولي اهتماما كاملا لتنوع العالم، وأن يحترم النهج والوسائل المختلفة التي يعتمدها كل بلد وفقا لظروفه القومية. ولن يتسنى تحقيق أهداف ثقافة السلام وجوهرها حقا إلا بتلك الطريقة.

السيد امرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إنشاء الأمم المتحدة كان فكرة مفاهيمية فاصلة في تاريخ البشرية. ومع تلك الخطوة الهامة جدا، أدرنا ظهرنا لثقافة الحرب والعنف. وفي الوقت نفسه، تعهدنا معا بأن نمارس التسامح وأن نعيش معا في سلام. إلا أننا في السنوات التي

أعقبت ذلك شهدنا أعمال عنف بشتى مظاهره، ولم نتمكن، وهذا ما يثير جزعنا، من التأثير في التحول من ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة السلام. ولم ينتعش مفهوم ثقافة السلام من جديد ويبدأ اهتمامنا به على نحو جاد إلا في عام ١٩٨٩. ونتيجة للجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل الترويج للمفهوم على عدة صعد وفي بلدان عديدة، أصبح المفهوم حركة عالمية.

ونظرا لأننا تناولنا المفهوم في الجمعية العامة في دوراتها الثلاث الأخيرة، تمكنا في العالم الماضي من اتخاذ القرار ١٣/٥٢. وعملا بذلك القرار، معروض علينا الآن التقرير الموحد الذي يشمل مشروع إعلان وبرنامج عمل. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب للأمين العام وللمدير العام لليونسكو عن آيات شكرنا على تقديمهما التقرير الوارد في الوثيقة A/53/370.

إننا جميعا ندرك أن مشروع الإعلان وبرنامج العمل، اللذين يتضمنهما التقرير، هما نتيجة الجهود التي بذلناها طوال سنوات من أجل إرساء الأساس لترسيخ ثقافة السلام. ونحن على اقتناع بأن هاتين الوثيقتين تضعان أساسا صلبا لتحقيق هدفنا النبيل ارتكازا على الأفكار المستجمعة في العملية والمعززة بالمقترحات والاقتراحات التي لم تتقدم بها مختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فحسب، بل وأيضا الدول الأعضاء. ومع توفر الإعلان وبرنامج العمل الآن، يحدونا الأمل في أن تنتهي العملية الحكومية الدولية لدراستهما في الوقت المناسب بغية الاحتفال في عام ٢٠٠٠ بالسنة الدولية لثقافة السلام.

إن إنشاء ثقافة السلام عملية بعيدة الأمد من التحول التدريجي، وهي تتصدى للأسباب الجذرية للعنف المتأصلة والمتحجرة في أذهاننا. وقد بين التاريخ بوضوح أن ثقافة العنف والحرب ثبت أن تغييرها صعب، بل ويبعث على الإحباط في بعض الأحيان. فوفاة ملايين البشر بسبب الحروب ومختلف الصراعات الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية لشهادة دامغة على تلك الحقيقة. ولو استرشدنا بالتاريخ وبالتطورات المأسوية التي تتكشف حاليا في مختلف أنحاء العالم، لأمكننا أن نتوقع بسهولة عقبات عديدة أمام الجهود التي نبذلها في المستقبل من أجل ثقافة السلام. ونؤمن بأننا بالاعتماد على جميع المعنيين من أصحاب الضمير وعلى مشاركتهم النشطة سنتمكن من التغلب على العقبات في المستقبل. لذلك نعتبر أن من المناسب للغاية أن يعتمد الإعلان نهجا شاملا يتضمن جميع الأطراف الرئيسية. ونعتقد أيضا أن نهج إعطاء الأولوية للدور الذي تضطلع به مجموعة واسعة من الأطراف التي تؤثر أعمالها تأثيرا مباشرا في الأذهان هو نهج صحيح يسهم إسهاما كبيرا في نجاح مهمتنا.

لقد ذكر وفد بلادي في العام الماضي من على هذا المنبر أن ترسيخ ثقافة السلام على الصعيد القومي من شأنه أن يقرر نجاح مساعينا على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، يعترف الإعلان بحق بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الدول في تهيئة وترسيخ الظروف الضرورية لتطوير المفهوم. ويسرنا أيضا أن يعترف الإعلان بأهمية السياق التاريخي والاجتماعي الثقافي والاقتصادي المحدد لكل بلد في تغذية ثقافة السلام. وميانمار تدرك إدراكا تاما ما للظروف الخصوصية في كل بلد من تأثير على بلورة ثقافة معينة.

إن أهمية التربية في مساعينا لا يمكن المغالاة في التأكيد عليها. فثمة توافق في الآراء على الدور الرئيسي للتربية في الاتجاهات الجديدة التي يسلكها العالم اليوم. ومن المقبول عموما أن يوازي الاستثمار في التربية الاستثمار في السلام والتقدم. ومهمة إنشاء ثقافة للسلام تقتضي، أولا وقبل كل شيء، التخلص من الحقد وترويض العنف في مراحلهما الأولى. والتربية أفضل أداة في هذا الصدد، حيث أنها تتيح جميع الفرص للقيام بذلك. والتربية تتيح فرصا لزيادة التفاعل وللانخراط في العملية التربوية الطويلة، وهما أهم عاملين مؤاتين لتعزيز الحس بالانتماء والعمل معا. وهي، نتيجة لذلك، تطبع فكرة التسامح في الأذهان وتسهم في رفض العنف بجميع مظاهره. ولو نفذت السياسات التربوية الموضوعة بعناية على نحو فعال، لربما طبعت في أذهان الأولاد، في سنوات تكوينهم، القيم والمواقف وأنواع السلوك التي تروج لثقافة السلام. ونعتقد أن هذا سيكفل وجود مستقبل خال من جميع أشكال العنف. ولهذه الأسباب، نشعر بالارتياح عندما نلاحظ أن الإعلان يحثنا على تعبئة كل جانب من جوانب التربية بغية تحقيق الهدف المتمثل في بناء ثقافة السلام.

ويرى وفد بلادي أن مشروع القرار في صيغته الحالية صحيح من حيث فحواه ونهجه.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأدلي ببعض التعقيبات بشأن مشروع برنامج العمل. إننا نحتاج الى

برنامج عمل ذي أساس سليم لتحقيق ثقافة السلام. ومشروع البرنامج كما هو وارد في التقرير يفي بهذه الحاجة. ونظرا لأهمية الجهود الوطنية في نجاح المساعي العالمية، فإن التكامل بين استراتيجيات العمل الوطنية والاستراتيجية العامة ينطوي على أهمية حيوية. ولذا، فإن نهج مشروع القرار بالتشجيع على وضع استراتيجيات وطنية تكاملية مع مشروع البرنامج المعروض علينا هو النهج السليم.

وفيما يتعلق بالتدابير المحددة المقترحة في مشروع البرنامج، نعتقد أن هذه التدابير ستوفر توجيها قيما للدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية مناسبة. ونحن متأكدون بأن تكامل الاستراتيجيات على جميع المستويات سيزيد من تعاوننا في مجال أنشطتنا والاتساق في نهجنا. وكما اقترح في مشروع البرنامج، فإن من الأهمية الحاسمة بمكان تعبئة جميع الموارد المتاحة لنجاح البرنامج. وبالرغم من أننا نعتقد أن الاستراتيجية الشاملة التي لا يزال يتعين صوغها ستتضمن السبل والوسائل اللازمة لتوفير الحوار للبرنامج، فإن من الأهمية بمكان على حد سواء أن تتوفر لنا الموارد الأساسية الضرورية قبل البدء بالمشروع بصورة كاملة. وفي هذا الصدد، ينطوي تقديم الدعم المالي القوي للبرنامج وفي الوقت المناسب على أهمية حيوية لتنفيذه. ونحن مقتنعون بأن الاستراتيجية الشاملة المتوخاة للبرنامج ستضمن كفاية التمويل وإمكانية التنبؤ به. ونحن على يقين بأن نظام مراقبة الاستراتيجية الشاملة سيولي اهتماما أيضا لجانب تمويل البرنامج.

وميانمار، بوصفها بلدا يعتبر فيه هدوء البال من أهم الأهداف في حياة كل فرد تقريبا والتسامح فيه من أهم الشِّيَم الشخصية الأكثر حظوة بالعناية الشديدة والممارسة لدى الجميع، كانت من بين متبني قرار الجمعية العامة ١٥/٥٢، المعنون "إعلان سنة ٢٠٠٠، السنة الدولية لثقافة السلام". ولذا لا يمكننا إلا أن نوافق تماما على الهدف الوارد في مشروع البرنامج للاستفادة من السنة الدولية لثقافة السلام في سنة ٢٠٠٠، بوصفها مناسبة مؤاتية لإطلاق المبادرة التي حددها القرار. ولا شيء يمكن أن يحمل بشائر النجاح أكثر من تدشين ألفية جديدة ببرنامج للسلام.

وأخيرا، تتطلب المهمة المتعددة الجوانب المتمثلة في بناء ثقافة السلام اتخاذ تدابير شاملة على جميع الجبهات، تتصدى لجميع الأعمار والمجموعات. ويتعين علينا جميعا أن نعمل على بذل جميع جهودنا المتضافرة والمتسقة لإنجاز هذه المهمة الهائلة. فمع الزخم الذي اكتسبناه حتى الآن ومع الخريطة التي تحدد مسار المستقبل التي يوفرها لنا مشروع الإعلان وبرنامج العمل يحدونا أمل وقّاد بأن النجاح سيكون حليفنا.

السيد كاستانيدا - كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس بشأن البند ٣١ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة السلام". وإنني أنقل تقدير وفود هذه البلدان الى الأمين العام، الذي قدم الى الجمعية العامة تقريرا موحدا (A/53/370 وAdd.1 و 2) بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يشمل مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام.

لقد اعتقد الناس طيلة قرون عديدة بأن الحرب أمر لا مفر منه، وأن تسوية الصراعات والنزاعات بين الشعوب لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال العنف أو من خلال أعمال أخرى تتصل بالعنف مدمرة على حد سواء. وأسهم ذلك في تشكيل ثقافة للحرب وتعضيدها، أدت في سياق التاريخ الى ارتكاب أعمال لا حصر لها من البربرية والتدمير والموت، ووجدت تعبيرها الأكمل في الحرب العالمية الثانية وفي الصراعات التي نشأت في ظل النظام الثنائي القطبية الذي أعقب تلك الحرب.

ومع إنشاء الأمم المتحدة في ١٩٤٥، بدأ المجتمع الدولي بتجربة أدت مع مرور الوقت الى إجراء تغيير جذري في فكرة أن الحروب لا مناص منها: فمنذ اللحظة التي أنشئت فيها المنظمة الدولية، قامت المنظمة على أساس مقاصد وقيم مشتركة عالميا، حددت مهمتها الرئيسية بأنها تتمثل في "أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وهكذا كانت المنظمة نفسها عملا يجسد ثقافة السلام.

وكما يقول الأمين العام في تقريره عن ثقافة السلام:

> "إن مسألة الانتقال من ثقافة الحرب الى ثقافة السلام، التي تبنتها اليونسكو أصلا كأولوية من أولوياتها أصبحت اليوم من اهتمامات منظمة الأمم المتحدة أيضا". (A/53/370، المرفق، الفقرة ٣)

وإقرار الأمم المتحدة بهذه الأولوية، يفتح الباب أمام منظومة الأمم المتحدة لتستهل حقبة جديدة للبشرية تكون فيها على ثقة بأن النتيجة التي سيُخلص إليها هي أنه يمكن تجنب العنف بجميع أشكاله.

وتتشاطر دول أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية الرأي بأن جوهر نهج ثقافة السلام يتمثل في أنه بدلا من التدخل في الصراعات العنيفة بعد اندلاعها ومن ثم الانخراط في عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع فإنه لأكثر إنسانية وأكثر كفاءة أن يتم في المقام الأول منع هذا العنف من خلال التصدي لأسبابه الجذرية. لقد تعين على العديد من شعوبنا في منطقة أمريكا الوسطى أن تتعلم هذا النهج بطريقة مؤلمة، وكنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية العميقة التي وضعتنا قبل أكثر من عقد من الزمان على طريق العنف والتعصب والمواجهة وثقافة الحرب.

ومع السلام الذي وصل بفضل الروح التي أدت الى اتفاقات اسكيبولاس، وتشابولتيبك، وغواتيمالا، فإننا في أمريكا الوسطى نتطلع الى قيام منطقة تسودها الديمقراطية والإنصاف وتستند تنميتها الى عملية تحسين مطرد في نوعية الحياة من خلال النمو الاقتصادي الذي يتوفر على الإنصاف الاجتماعي، وتحويل أساليب الانتاج وأنماط الاستهلاك وتأسيسها على التوازن الإيكولوجي الذي يمثل دعامة ذات أهمية حيوية للمنطقة. وإننا نتمسك بهذا التطلع بالرغم من العقبات والصعوبات التي سببت من تفاقمها الآثار المدمرة التي ترتبت على إعصار ميتش الذي اجتاح منطقتنا: تدمير الممتلكات، وإزهاق آلاف الأرواح وإصابة ما يقرب من مليوني شخص بجراح.

وإن رؤيا منطقة متحدة من أجل السلام والحرية والديمقراطية والتنمية، وهي رؤيا تشارك فيها أيضا الجمهورية الدومينيكية، هي التي تجعل من الممكن لحكوماتنا أن تكرر تأكيد تأييدها العازم لمشروع الإعلان وبرنامج العمل عن ثقافة السلام، الذي قدمه الأمين العام بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الوثيقة المعروضة علينا، والذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

والجوانب المدروسة التي حددت في الإعلان بشأن ثقافة السلام تتماشى مع جهود المجتمع الدولي لتعزيز جميع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وتكمل تلك الجهود - ولا سيما خلال هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية الخمسين لإعلان وبرنامج عمل فيينا - لأن هناك، في رأينا، صلة بينة لا يمكن إنكارها بين السلام واحترام جميع حقوق الإنسان.

ونحن نوافق على أن ثقافة للسلام هي عملية تحول فردي وجماعي ومؤسسي، تنبع من معتقدات وأنشطة الأفراد أنفسهم، وتتطور في كل بلد وفقا لسياق تاريخي واجتماعي - ثقافي واقتصادي. وفي هذا الصدد، فإن الدور الذي تضطلع به الدولة لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها، دور أساسي ويجب أن يتم الاضطلاع به في تضامن وتعاون وثيقين مع جميع أفراد المجتمع المدني من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتنمية ثقافة للسلام.

وعلاوة على ذلك، نوافق على أن التربية هي الأداة الرئيسية لبناء ثقافة للسلام. ولهذا السبب فإننا نقدر تقديرا عاليا الجهود التي بذلتها حكومات القارة الأمريكية من أجل السلام عن طريق اعتماد الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لبرنامج التربية من أجل السلام في نصف الكرة الغربي. كما نقدر أيضا الجهود التي بذلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، والأعمال التي ستنفذ بمناسبة الاحتفال بسنة ٢٠٠٠ بوصفها السنة الدولية لثقافة السلام.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل، تعتقد حكوماتنا أن هناك عناصر كافية للتفكير على نطاق واسع وبصورة عميقة في كل من بلداننا، بما يمكننا من إعداد برنامج عمل وطني لتعزيز تنفيذ المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره وفقا لاحتياجاتنا وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية.

وبالمثل، نعتقد أن هناك توافقا بين أهداف واستراتيجيات برنامج العمل بشأن ثقافة للسلام، والتدابير المحددة التي يمكن اعتمادها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لتشجيع توحيد ودمج هذا الجهد مع المكاسب والانجازات التي أحرزتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطبيق نتائج المؤتمرات العالمية، ولا سيما تلك المعقودة منذ عام ١٩٨٢. وهذا الاتفاق يظهر الأهمية التي توليها منظومة

الأمم المتحدة لتعبئة الرأي العام الدولي من أجل بناء ثقافة للسلام للألفية الجديدة.

وأود أن أكرر الإعراب عن التزام حكومات بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية بنشر وتشجيع القيم والاتجاهات ووجوه السلوك الضرورية لبناء ثقافة للسلام وعن عزيمتها السياسية على ذلك، ثقافة تتعزز بالنجاحات والتحديات التي تواجه شعوبنا وحكوماتنا في تنفيذ مختلف البرامج المتعلقة بثقافة السلام وهي البرامج التي ظلت تنفذ في منطقتنا منذ بضع سنوات. ونود أيضا أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لمشروع الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام الذي قدمه الأمين العام. ونتفق معه على أن السنة الدولية لثقافة السلام في سنة ٢٠٠٠ يمكن أن تتيح فرصة للشروع في تنفيذ المبادرات الواردة في برنامج العمل، وأن تساعد في تعبئة الرأي العام الدولي لصالح بناء ثقافة دائمة للسلام في عقول وقلوب جميع البشر.

السيدة دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفدي يشارك في تأييد البيان الهام المتعلق بالبند ٣١ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة للسلام"، الذي أدلى به الممثل الدائم للسلفادور، السفير ريكاردو كورنيخو، باسم بنما، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهندوراس وبلدي كوستاريكا.

ووفد كوستاريكا مقتنع بالحاجة إلى تشجيع ثقافة للسلام وبأهمية ذلك في سبيل تحقيق تحول عميق لاستبدال ثقافة الحرب والعنف بثقافة السلام واللاعنف. وهذا سيكون هو التحدي في الألفية الجديدة. ودعوتنا إلى السلام قد ظهرت عبر السنين من خلال عدد من المقترحات، مثل إنشاء جامعة السلام في عام ١٩٨٠. وقد شملت أهداف وأنشطة الجامعة، وستظل تشمل، التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة سعيا لإنشاء ثقافة للسلام في العالم عن طريق وسائل التربية والنشر التي لا بديل لها.

ثم اقترحت حكومتي إعلان سنة ١٩٨٦ بوصفها السنة الدولية للسلام، وفي ذات الوقت، إعلان اليوم الدولي للسلم ليتزامن سنويا مع اليوم الافتتاحي للدورة العادية للجمعية العامة. وأخيرا، دعت إلى إعلان أسبوع السلام العالمي أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، فقد أشارت ممثلة تركمانستان قبل لحظات فقط في بيانها إلى رئيس كوستاريكا السابق، السيد أوسكار أرياس، الذي منح جائزة نوبل للسلام.

ونشكر السفير أنوار الكريم شودري ممثل بنغلاديش على عرضه البليغ لهذا البند الهام.

ويقدر وفدي كذلك تقديم الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونسكو للتقرير الموحد الممتاز الوارد في الوثيقة A/53/370، الذي قدم لنا عملا بالقرار ١٣/٥٢، المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، باشتراك ٧١ وفدا في تقديمه، كان من ضمنهم وفدي.

ويتضمن هذا التقرير مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة للسلام. ونحن نعتقد أن هذين النصين قد أعدا بطريقة دقيقة ومفصلة، كما نرى في الصفحات من ٥ إلى ١٤، وأنهما يعبران عما قيل في هذا الصدد في سنوات ماضية. فهما يحتويان على تعريفات ومفاهيم لثقافة السلام، وكذلك الاتجاه الذي ينبغي أن يتخذه العمل مستقبلا في منظومة الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي. ونحن نتطلع باهتمام كبير إلى أن يعتمد مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل بأسرع ما يمكن، حتى يتسنى لنا دخول الألفية الجديدة بتلك الرؤيا عن ثقافة للسلام. ومن الواضح أن الشعوب في جميع أرجاء العالم تبحث عن رؤيا لعالم أفضل، يمكن أن تكون في شكل ثقافة للسلام كما تصورتها مختلف قرارات الأمم المتحدة ومشروع الإعلان وبرنامج العمل.

ويرى وفدي أن يكون هذا هو موضوع الألفية. فبانتهاء الحرب الباردة أصبحت الفرصة متاحة الآن أمام الأمم المتحدة لتحقيق أحد أهدافها الأساسية والأولية: وهو القضاء على الحروب. وواضح أن هذا يتطلب تحولا شاملا للجذور الثقافية للحرب والعنف للانتقال إلى ثقافة سلام ولا عنف.

وكما وصف في الصفحتين ٤ و ٥ من مقدمة الوثيقة التي ننظر فيها الآن، فإن هذا الهدف جزء من تاريخ الأمم المتحدة وشركائها ذاته، وسلمت الجمعية العامة بأنه إحدى أولويات تحديدها لعام ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام. ونحن ندرك أن ثقافة السلام شرط أساسي للسلم والأمن الوطنيين والدوليين. فهي تكمل الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام ونزع السلاح والتحول العسكري.

ولا يكفي إرسال قوات حفظ السلام للفصل بين الأطراف المتحاربة أو الاضطلاع ببناء السلام بعد انتهاء الصراع، كما لا يبدو أن الدبلوماسية الوقائية تكفي بل يجب أن نتصرف على مستوى أعمق. ويمن لتطوير سياسة للسلام أن يوفر أساسا مأمونا لبلوغ نزع السلاح والتحول العسكري وأن يزيل شواغل أمن البشرية.

والانتقال إلى ثقافة للسلام يتطلب مشاركة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات على جميع المستويات. وهو يقتضي القيام بحركة عالمية تمكن الأمم المتحدة من تقديم الإلهام والقيادة. وتتيح السنة الدولية لثقافة السلام ٢٠٠٠ فرصة لتعبئة الحركة العالمية التي ستشمل المربين والصحفيين والبرلمانيين؛ والجماعات الدينية والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب والمسنين؛ والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ومن المهم التأكيد على العلاقة بين ثقافة السلام والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومراعاة جميع حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدفاع عن هذه الحقوق، فذاك أمر هام بالنسبة لثقافة السلام. ومن الضروري بل ومن المهم ونحن نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد التزامه الكامل بإعمال جميع حقوق الإنسان.

وما من شيء أكثر تدميرا لحقوق الإنسان من ثقافة الحرب والعنف. ولذا ينبغي أن يفهم تعزيز ثقافة السلام على أنه أحد أهم معالم إعمال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأخيرا فإن المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فردريكو مايور، قد بَين أن الحق في السلام هو أحد حقوق الإنسان.

ويرجو وفدي أن تكون فكرة ثقافة السلام هي الرؤية الإيجابية والأساسية التي ندخل بها الألفية الجديدة. وباعتبار كوستاريكا من مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.25 الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه الأخير فإنها تعرب عن سرورها البالغ بأن ترى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء في الجمعية العامة.

السيد نجم (لبنان): تعود الجمعية العامة مرة أخرى لمناقشة موضوع ثقافة السلام وإتاحة الفرصة أمام جميع الدول لطرح آرائها وفهمها لمعاني ثقافة السلام.

ولأن لبنان كان دائما مهدا للسلام ونشر قيمه وثقافته رأينا أن نغني نقاشات الجمعية العامة بمساهمة نأمل أن توضح بعض القضايا والجوانب التي نرى ضرورة تضمينها في الوثائق التي سيتم إصدارها.

إن ثقافة السلام هي تعبير عن طموحات المعرفة وتوق إلى الشعور بالأمان. والحضارة المنبثقة عن ثقافة السلام يجب أن تقف ضد كل مظاهر الجهل والقهر والتخلف. ولا يجب أن تلتزم الحياد أمام المرض والجوع والفقر والتشرد والاحتلال الأجنبي، لما لهذه الآفات من خطر على المجتمع الدولي وتهديد للأمن والسلم الدوليين.

إن ثقافة السلام بالتأكيد معادية لثقافة الحرب ولا يمكن لثقافة السلام أن تقف صامتة إزاء التحديات المطروحة أمام المجتمع البشري. وأود التأكيد على ضرورة عدم الانطلاق في التعامل مع ثقافة السلام وكأن عالم اليوم خال من الحروب أو الأسباب التي تقود إلى اندلاع الحروب. فالتاريخ البشري شاهد حي على تراجع العديد من الحضارات والثقافات لأنها لم تجد من يدافع عنها في مواجهة أعداء السلام.

إن ثقافة السلام هي تطلع مشروع نحو المستقبل، نحو القرن الحادي والعشرين. وإذا كان جوهر ثقافة السلام هو التدخل لدرء اندلاع النزاعات المسلحة فإن المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، منبر السلام، مدعو إلى الضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لتلتزم بمبادئ السلام وثقافة السلام، وإلزامها بالعدول عن السياسة العدوانية ضد جنوب لبنان وبقاعه الغربي الذي تحتله منذ عام ١٩٧٨ وترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، والقاضي بانسحابها الفوري وغير المشروط من جنوب لبنان.

أليست هذه السياسة الرافضة بكل تعنت لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة هي سياسة معادية لثقافة السلام التي ندعو جميعا إلى تثقيف شعوبنا بها كي تتعايش الأمم بسلام؟ أليست ذهنية الحرب الموجودة في إسرائيل

والتي تتمثل في قصف يومي بمختلف أنواع الأسلحة للسكان المدنيين في جنوب لبنان، أليست معادية لثقافة السلام؟ أليس الاعتداء المتعمد من قِبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على مقر قوات الأمم المتحدة في قانا في جنوب لبنان في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وهم رسل سلام إلى المنطقة وقتل ١٠٦ مواطنين أبرياء من النساء والشيوخ والأطفال - أليست هذه أعمالا معادية لثقافة السلام؟

وبالإضافة إلى ذلك، ماذا سنقول عن قيام إسرائيل التي تدعي رغبتها في تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحابها الفوري وغير المشروط من لبنان فيما يراها العالم، وهي اعترفت بذلك، وهي تسرق تراث لبنان وتنقله إلى داخل إسرائيل؟ والأنكى من ذلك هو اعترافها صراحة بهذا الأمر دون أن تتخذ أي إجراءات لمعالجة هذا الوضع.

وفي هذا الإطار فإن العرب الذين جعلوا من السلام جزءا أساسيا من حضارتهم وإرثهم وسلوكهم اليومي، وعنصرا متأصلا في حياتهم وعاداتهم، يجدون أن الدور الطبيعي للأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة هو أن تتابع التعامل بشكل حثيث مع قيم السلام والتبشير بها. وانطلاقا من ذلك قبل العرب بمفهوم الأمم المتحدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي المقابل، فإن الحكومة الإسرائيلية تبذل كل الجهود لاستنبات حروب جديدة وعدوانية وامتلاك الأسلحة النووية.

وهنا نرى أنفسنا أمام نمطين من الثقافة: الثقافة الوطنية الإنسانية، ثقافة السلام؛ وفي المقابل ثقافة السيطرة والعدوان، كما هي سياسة قوات الاحتلال الإسرائيلي. وخوفنا هنا هو أن تصبح الثقافة ذاتها مجالا لإطلاق شرارة الحروب بين الشعوب والدول بدل أن تكون ثقافة سلام كما نريدها جميعا.

إننا ننظر إلى تعددية الثقافات في العالم على أنها عامل إيجابي يغني ثقافة السلام التي يجب أن تكون محصلة لمجمل هذه الثقافات. ولا مجال في هذا الإطار للدخول في لعبة ودوامة ترضي ثقافات بلدان وشعوب معينة على حساب ثقافات وعادات وتقاليد شعوب أخرى. إن حقوق الإنسان هي تعبير عن تقاليد التسامح في كل الثقافات التي هي أساس السلم والتقدم، وحقوق الإنسان، إذا فهمت فهما صحيحا وفسرت تفسيرا عادلا، وتم العمل على تطبيقها دون ازدواجية في المعايير، ليست غريبة على أي ثقافة بل هي من حضارات كل الأمم.

إلا أن الحقيقة المرة الماثلة أمامنا، وفي العديد من أجزاء العالم، تظهر محاولات عديدة لتشويه هذه الحقائق من خلال تجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقيم ثقافة السلام. في الوقت الذي يتم فيه تجاهل حق تقرير المصير لملايين الفلسطينيين وحقوق مئات الآلاف من الذين شردهم جيش الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان والجولان السوري. فإننا لا نرى في المقابل التحرك الحاسم المطلوب، من قبل بعض المدافعين عن ثقافة السلام وحقوق الإنسان لإجبار وإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة واحترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في تنفيذها بهدف إتاحة الفرصة أمام السلام العادل وثقافته كي تتجذر في ضمير الشعوب وحياتها اليومية.

إن لبنان الذي يرث حضارة عريقة، عمرها ستة آلاف سنة، يتطلع اليوم إلى عالم خال من الاحتلال والهيمنة، إلى عالم تسوده مبادئ الأمم المتحدة، مبادئ العدل والمساواة والسلام.

السيد يعقوبو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن إدراج البند ٣١ المعنون "ثقافة السلام" في جدول الأعمال يتيح لي الفرصة مرة أخرى للإدلاء بكلمتي أمام الجمعية كي اشركها في الاهتمام الخاص الذي يوليه بلدي، بنن، للسلام في جميع أرجاء العالم، وقبل كل شيء لضرورة تأمين هذا السلام بوضع ثقافة للسلام بشكل تدريجي وفعال.

وسيرا على منوال الوفود الأخرى، يود وفد بنن أن يعرب عن إشادته بالأمين العام وللمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وعن شكره الخالص لهما، لا للوثائق البالغة النفع التي أتاحاها لنا فحسب بل ولجهدهما الدؤوب لإذكاء وعي المجتمع الدولي بهذه القيمة العالمية - السلام - ولغرسهما في الأذهان بذور هذه الثقافة، التي لا غنى عنها إذا أردنا التعامل مع التحديات الكثيرة التي تواجه البشرية.

وبانتهاء تلك الظاهرة التي طالت خشيتها، وهي الحرب الباردة، تنفس المجتمع الدولي الصعداء لأنه شعر أنه لن يرى حربا عالمية أخرى بمثل فظاعة الحربين اللتين نكبت بهما البشرية. ولكن علينا الآن أن نسلم بأن

مقدم السلام يظل مهددا من استمرار نقص التنمية، وأساسا من عودة ظهور المذاهب والايديولوجيات العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب الإثني وعدم التسامح والعنف، وكلها للأسف تكمن في الصراعات القاتلة والمهلكة التي تقع الآن في معظم أنحاءالعالم، وخاصة في أفريقيا وأوروبا.

ومن ثم فلكي نكفل السلام الدائم لا بد أن نتعامل في الوقت نفسه مع هاتين الفئتين من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وإلى جانب جهودنا وأعمالنا في مجال التنمية، ينبغي أن نعمل معا على أن نحبط نهائيا مذاهب العنف وعدم التسامح وأن ننمي - وخصوصا عن طريق التعليم - ثقافة سلام في أذهان جميع البشر من خلال مراعاة حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها.

وفي هذا الصدد يرحب وفدي بالإجراءات الفعالة التي تتخذها اليونسكو في هذا المجال، ويود أن يؤكد لتلك المنظمة دعم بنن وتعاونها الكامل.

إن نجاح مهمة نبيلة ولكن شاقة كثقافة السلام ينبغي ألا يكون مقصورا على فرد أو دولة أو منظمة دولي. فهو يتطلب مشاركة المجتمع الدولي برمته في تنفيذ استراتيجية وبرنامج عمل، برعاية الأمم المتحدة، يخططهما وينفذهما جميع النشطاء على الساحة الدولية.

وهذا هو السبب في ترحيب وفدي بالنصين المقدمين إلى الجمعية وهما: مشروع القرار وبرنامج العمل الواردان في الوثيقة A/53/370، ومشروع القرار A/53/L.25 المعنون "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)". فزيادة على حدود مفهوم ثقافة السلام المبينة في المشروعين فإنهما يتضمنان مقترحات باستراتيجيات وإجراءات مشتركة ملموسة يضطلع بها لتعزيز ثقافة فعلية للسلام وللإزالة الأبدية لشبح الحرب والصراع.

ومن شأن إرساء أسس ثقافة السلام أن يمكن منظمتنا والمجتمع الدولي بأسره من تكريس جهودهما وطاقاتهما لحل الكثير من المشاكل الإنمائية بفضل ما سيترتب عليها من استتباب للأمن الدولي واحترام لحقوق الإنسان والدفاع عنها.

والجمعية العامة، بإعلانها سنة ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلم، لم ترغب في الإعراب عن اهتمامها بالسلم فقط؛ بل رغبت أيضا، فوق كل شيء في حث المجتمع الدولي على إيلاء الأولوية لتعزيز ثقافة السلام من أجل كفالة مجتمع دولي خال من العنف للجيل الحالي وأجيال المستقبل.

لذلك، تؤيد بنن الاقتراح بأن يكون الموضوع الرئيسي للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، المقرر عقدها في عام ٢٠٠٠، "ثقافة السلام"، حتى يصبح العالم كله مدركا للحاجة إلى حماية هذا السلام لكفالة رفاه الأفراد في الألفية المقبلة.

وبالنظر إلى ما تقدم، يترك الأمر لكل دولة كي تتخذ هنا الآن الخطوات المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل الذي من المقرر اعتماده في نهاية عملنا. وينبغي بشكل خاص أن توضع أحكام لإعلان سنة ٢٠٠٠، السنة الدولية لثقافة السلام، عن طريق تنفيذ برامج محفزة للوعي يشترك فيها البرلمانيون، والأحزاب السياسية، والمدرسون والصحفيون، وباختصار المجتمع المدني كله.

وفيما يتعلق ببنن، فإنها لا تزال تعمل، عن طريق عملية إرساء الديمقراطية التي بدأتها في عام ١٩٩٠، على إقامة ثقافة حقوق الإنسان، وهي شرط مسبق لثقافة السلام. إن الحقوق السياسية والمدنية، والحق في أن يكون الإنسان مختلفا، والتسامح، كلها قواعد سلوك منغرسة في بنن وتمارس يوميا فيها، حيث من المسلم به الآن أن احترام حقوق الفرد وحمايتها وتعزيزها متطلب لا غنى عنه لتعزيز ثقافة سلام حقيقية.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الكراهية العنصرية أو العرقية أو الدينية، والجهل والتحيز الثقافي، وكراهية الأجانب والفقر المدقع، وكبح الحريات العامة - هذه كلها عوامل تضر بالتعايش السلمي بين المجتمعات.

السلام ليس فقط غياب الحرب. والتمييز العرقي والتعصب الطائفي أو الديني أو السياسي، وعدم توافر الديمقراطية وغياب الحوار الاجتماعي، يمكن أن تكون أيضا مصادر للتوتر ينبغي القضاء عليها.

ووفدي يعتقد أنه مع تلاشي ليل هذا القرن مع طلوع فجر الألفية الثالثة، الحافلة بتحديات كثيرة تثير الأمل والقلق على حد سواء، تحتاج البشرية إلى تقييم فضائلها وثروتها التي لا تنفد - الثروة التي يمثلها الحوار بين

الحضارات والثقافات. ويجب علينا أن نطبق نظرية التقارب حتى نكفل انتقالا من منطق القوة إلى قوة المنطق، على حد التعبير البليغ للسيد فدريكو مايور المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). إن ثقافة السلام في نهاية الأمر تنطوي على ثقافة اللاعنف، مع إعطاء الأولوية للحوار والتفاوض. وتنطوي أيضا على استراتيجية لمنع الصراع.

اليوم، تتعرض جميع مناطق العالم لصراعات مدمرة تبتلع موارد بشرية ومالية هائلة يمكن، بل يجب، أن تكرس للتنمية السلمية للأمم. وهذه الصراعات المستمرة ترسخ في عقول البشر ثقافة عنف خطيرة لم يعد يستثنى منها حتى الأطفال أو النساء أو كبار السن. وبالإضافة إلى هذا، تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة، عن قصد أو غير قصد، لنشر ثقافة العنف والتعصب وكراهية الأجانب.

لسنا بحاجة إلى التذكير بأن اليونسكو، في سعيها إلى ثقافة السلام أنشأت في ١٩٨٩ جائزة (فيليكس أوفويت بويغني) للسلام. وهذه الجائزة منحت لشخصيات بارزة: في ١٩٩١ منحت لنيلسون مانديلا، الذي كان في ذلك الوقت نائب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، وللرئيس فريدريك دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٩٣، منحت لإسحاق شامير، وشمعون بيريز وياسر عرفات لتعزيزهم عملية السلام في الشرق الأوسط، في أعقاب التوقيع على اتفاقات واشنطن للسلام. وفي عام ١٩٩٦ منحت الجائزة لألفارو آرزو رئيس جمهورية غواتيمالا وللقائد رولاندو موران، ممثل الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، لتشجيعهم عملية السلام ودعم اتفاق ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وأخيرا، في عام ١٩٩٧ منحت الجائزة لفيديل راموس، الذي كان في ذلك الوقت رئيسا للفلبين، ولنور ميسوري، رئيس جبهة مورو للتحرير الوطني، لتوقيعهما اتفاق سلام يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، منهين بالتالي ثلاثين عاما من الصراع. والقيمة العظيمة لجائزة هوفويت - بويغني، هي أنها، في نهاية الأمر، ترمي إلى تعزيز النظرة العالمية لثقافة السلام في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

لا تزال حكومة السنغال، التي تجعل من الحوار أحد الجوانب الثابتة لسياستها الخارجية، تتفانى من أجل تعزيز ثقافة السلام. وحكومتي، بالتعاون مع اليونسكو، أخذت زمام المبادرة ببناء نصب تذكاري في موقع غير بعيد من جزيرة غورييه، التي تواجه الأمريكتين، لتذكير العالم بما كانت عليه تجارة الرقيق، ولبناء معبر يرمي إلى التوفيق بين الشعوب التي ينبغي لها من الآن فصاعدا أن تنمي العفو والتسامح.

ولهذا يعتقد بلدي أن من الأهمية القصوى بمكان أن نستثمر في التعليم وتنشئة الأجيال الصغيرة السن من أجل عالمية القيم والأفكار، مع نهج لعموم الإنسانية من شأنه أن يضمن استدامة الاعتدال والوئام والمصالحة بين الشعوب والأمم.

لهذه الأسباب أصبح بلدي من بين مقدمي مشروع القرار إلى الجمعية العامة بإعلان العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم - وهو عقد للأطفال الذين سيكونون مسؤولين عن مصير البشرية.

فلنعمل معا على أن نعلي دفاعات السلام في روح هذه الأجيال الصغيرة، ونكفل في كل مكان احترام وتعزيز حقوق الإنسان - جميع حقوق الإنسان - سواء كانت مدنية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية.

إن الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقدم لنا فرصة استثنائية لتعزيز تعليم حقوق الإنسان في نظمنا التعليمية بالإضافة إلى ثقافة التسامح والسلام في العلاقات بين الدول والشعوب. وفي هذا المسعى لا غنى عن دور الأمم المتحدة في بناء عالم قائم على التسامح والسلم والمحبة.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تمثل ثقافة السلام بالنسبة لأوروغواي التزاما هاما للمجموعة الدولية. ونحن بحكم طبيعتنا بلد محب للسلام. ولا نفهم أي شكل آخر من أشكال السلوك والتعايش بين الأمم. ولا نتصور عالما يعيش في صراع مستمر ولا نريد تعايشا مشوبا بالمواجهة ولا يسعدنا أن نرى إخوة من ثقافات أخرى يدمرون مجتمعات كان الأحرى بهم أن يبنوها في سلام. لقد حان الوقت لنحسم الخصومات التي بدأت منذ أجيال. لقد حان الوقت لننهي الخلافات ونتطلع إلى المستقبل بتفاؤل.

إن ثقافة السلام، التي تتعارض مع ثقافة الصراع تتزامن مع نهاية الحرب الباردة. مع ذلك ومن المتناقضات أن أكثر من ٤ ملايين شخص معظمهم من المدنيين، سقطوا ضحايا صراعات مسلحة منذ ١٩٨٩.

في الدورة الماضية، أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠، بقرارها ١٥/٥٢، السنة الدولية لثقافة السلم. وفي هذه الدورة ستنفذ الجمعية العامة برنامج العمل الذي أعده الأمين العام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتحرز الأمم المتحدة تقدما في ذلك الاتجاه بتأكيد تعزيز السلام فيما بين دولها الأعضاء. وهذا يتفق مع الفكرة التي أرسيت عليها دعائم المنظمة، والتي ارتكزت على تجنب الحرب فيما بين الأمم.

واليوم تغيرت طبيعة الصراعات. وتحولت من صراعات دولية إلى صراعات ذات طابع محلي في أغلب الأحيان، تندلع إلى حد كبير عن الفقر والجهل والتدمير البيئي وعن جملة أمور أخرى منها تجاهل الحقوق الأساسية المطلوبة في نظام ديمقراطي. وثقافة السلام تستوجب رسالة جديدة للقرن المقبل، هي أن نتناول جذور الحرب والعنف وأسبابهما. وهذا نهج مكمل يشمل احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح والتنمية المستدامة والتعليم من أجل السلم وحرية تداول المعلومات والمشاركة الأوسع للمرأة.

يمكنني أن أؤكد للجمعية العامة أن البرامج التعليمية في أوروغواي تتضمن بالفعل مفهوم ثقافة السلام ونأمل أن تدرك الأجيال القادمة بالكامل هذه النظرة للعالم. ويسعدنا بصفة خاصة أن نعلم أن الجماعات المسلحة في منطقتنا تلقي أسلحتها وتقبل على مشروعات تشمل مجتمعات بأكملها. ويسعدنا أن نرى أن أخوتنا في إكوادور وبيرو قرروا نبذ الحرب واعتناق السلام ويسعدنا أن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي أعلنت في أوشيايا بجمهورية الأرجنتين بأن بلداننا تشكل منطقة سلم.

إن فاعلية ثقافة السلام تبدأ في الأسرة، وهي النواة الأولية الأساسية التي ينبغي أن يتلقى فيها الطفل أول الدروس في هذا الصدد، ثم تمتد بعد ذلك إلى المدارس والمجتمعات. وأولوية أخرى في هذا البرنامج تتمثل في مشاركة وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية بالإضافة إلى الإعلام عن طريق الكمبيوتر. وربما لم تلق واجبات ومسؤوليات وسائل الإعلام، في مشروع برنامج العمل، التأكيد اللازم القوي الذي كان ينبغي أن تحظى به. وينبغي للمجتمع الدولي ممثلا في هذه الجمعية العامة أن يناشد وسائل الإعلام بأسلوب توكيدي أن تضطلع بالمهمة الهائلة لغرس ثقافة السلام لا ثقافة العنف. وينبغي أن تبدأ التعبئة العالمية لهذا العمل، الآن.

فلنضمن أن تكون سنة ٢٠٠٠ بداية قرن مكرس للسلام لا تكون فيه الأسلحة النووية وجميع أسلحة التدمير الشامل الأخرى إلا حلما مروعا من أحلام الماضي. وبالشجاعة والتصميم يمكننا أن نطوي في غياهب النسيان ثقافة الحرب التي سادت في القرن الذي لا نزال نعيش فيه.

يرحب وفدي بالتقرير الذي قدمه الأمين العام وأعده بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وندعم بالكامل مشروع الإعلان وبرنامج العمل الواردين في التقرير. ونقترح أن تكون ثقافة السلام موضوعا رئيسيا في جمعية الألفية.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يؤيد الاتحاد الروسي تأييدا ثابتا فكرة ثقافة السلام التي تتضمن قيما ونهجا وقواعد عالمية للسلوك تقوم على أساس احترام السلم والتسامح وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وتنفيذ مفهوم ثقافة السلام مهمة صعبة ومتعددة الأوجه، وتطبيقها عمليا يتضمن التحول المطلق إلى عالم خال من الحروب والعنف تسود فيه الديمقراطية وحكم القانون.

في السنة الماضية تطور هذا المفهوم، كما ينعكس في مشروع برنامج العمل عن ثقافة السلام الوارد في التقرير الموحد المقدم من الأمين العام في الوثيقة A/53/370. والمشروع بصفة خاصة ينبه إلى الحاجة إلى استراتيجية عالمية في هذا الميدان يكملها إعداد استراتيجيات على المستوى الوطني.

وفي هذا المجال على وجه الدقة بدأنا في بلدي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مشروعا واسع النطاق يسمى "سنة ٢٠٠٠ - ثقافة السلام في روسيا" والهدف الرئيسي لهذا المشروع يتمثل في التركيز على نحو منسق على القيام بأنشطة في روسيا في السنة الدولية لثقافة السلام. وعلى المدى البعيد نسعى إلى تعزيز إقامة مجتمع روسي الاتجاه السيكولوجي المستقر فيه ينصب على ثقافة اللاعنف والتسامح وعلى فكرة السلام كعملية إيجابية ترتبط ارتباطا وثيقا بحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتفاهم المتبادل والتضامن بين جميع الشعوب والثقافات.

وفي إعداد مفهوم المشروع روعيت توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو

دي جانيرو في ١٩٩٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في ١٩٩٥ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في ١٩٩٥ والمؤتمر الدولي الذي عقد في موسكو في ١٩٩٧ تحت شعار "من قوالب الحرب إلى أفكار السلم من خلال الثقافة والتعليم".

إن أهمية المشروع وطبيعته الخاصة على نحو ما يجري تطبيقه في روسيا، ترتبطان ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى تكوين مجتمع مدني، وإقرار سيادة القانون، والحيلولة دون حدوث توترات طائفية - دينية، واجتماعية، وأداء مهام لتحسين المستوى الثقافي ومستوى معيشة شعبنا. وثقافة السلام بالإضافة إلى ذلك، إنما هي تحرك نحو إعادة تأكيد القيم العالمية، وبحث عن إجابات للتحديات التي تواجه ما يسمى بالأزمات الحضارية، التي يتزايد ما نجد فيها من مظاهر خطيرة مثل عزل الفرد عن مجتمعه وتهميشه، والقسوة والعنف الثقافيين، ونشر أشكال شتى من التطرف. إن مشروع "سنة ٢٠٠٠ - ألف - ثقافة السلام في روسيا" ناشئ عن مفهوم متعدد الجوانب، يشمل غرس مثل السلام واللاعنف والتسامح في أذهان الناس. ومن الطرائق الرئيسية للقيام بتلك المهمة، الاضطلاع بها من خلال التعليم، بما فيه التعليم الرسمي في المدارس، والتعليم غير الرسمي من خلال المؤسسات العامة ووسائط الإعلام.

إن ثقافة السلام تؤكدها من جديد عملية تعبئة المجتمع المدني وتعزيز الحماية القانونية للسكان. وسوف تحرز نصرا مبينا عندما يبدأ، من خلال الحوار والتفاوض، تفهم أهمية منع الصراعات والقضاء على أسبابها، ليس فقط فيما يتعلق بهياكل الدولة، بل بالقياس إلى جميع المواطنين. ومن الناحية العملية سيعني ذلك تنفيذ مجموعة من التدابير المحددة الطويلة الأجل. وتشمل تلك التدابير، بصفة خاصة، نشر المعلومات على الجمهور حول أغراض ومهام السنة الدولية لثقافة السلام، والقيام بدراسات علمية حول ثقافة السلام والحوار بين الحضارات، وتنظيم واستعمال الخبرات الدولية في هذا المجال، مما يشكل نظاما لتثقيف المجتمع وإيجاد روح من السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح، وتنفيذ أنشطة تنهض باحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والالتزام بها، وجعل اللاعنف الشرط الأهم للحيلولة الفعلية دون نشوب الصراعات.

إن الوفد الروسي، إذ يؤيد اعتماد الجمعية العامة لبرنامج عمل معني بثقافة السلام، يعرب عن أمله في أن يؤدي تنفيذ أحكامه إلى تعزيز استعمال الغراض الأساسية للأمم المتحدة، التي يحتل مكان الصدارة المطلقة منها تجنيب الأجيال المتعاقبة ويلات الحرب وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبالكرامة، وبقيمة الشخص البشري.

السيد كبوتسرا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد بدأنا نرى أن مسألة تعزيز ثقافة السلام ستكون من الأهداف ذات الأولوية للمجتمع الدولي في بداية الألفية القادمة.

وإذا كان الأمر كذلك، فلأنه، حسب التقرير الخاص بهذا الموضوع، الذي أصدره الأمين العام، بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):

> "في عالم يتغير بسرعة وعمق ويتسم بتنامي أهمية القضايا الأخلاقية، فإن ثقافة السلام تزود الأجيال المقبلة بقيم من شأنها أن تعينها على صياغة مستقبلها وتدفعها إلى المساهمة بشكل فعال في بناء مجتمع أكثر عدالة وإنسانية وتحررا ورخاء، وعالم أفضل يعمه السلام". (A/53/370، الجزء الأول، الفقرة ٧)

ويبدو واضحا عند التفكير أن العملية بدأت بإنشاء الأمم المتحدة نفسها، القائمة على قيم السلام والعدالة، والمقصود منه بناء عالم أكثر عدلا وسلاما.

وقبل أن أسترسل أود، بالنيابة عن وفدي، أن أهنئ الأمين العام ومن خلاله المدير العام لليونسكو، على تقريرهما الممتاز، الذي يصف، بتفصيل شديد، المجالات الرئيسية للعمل الذي ينبغي أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، من أجل تجنيب الأجيال القادمة ويلات الحرب والبؤس والفقر.

ومن الأعمال التي ينبغي القيام بها أود أن أشير، بإيجاز، إلى بعض الجوانب التي تبدو لوفدي ذات أهمية جوهرية. فلنتذكر أن بناء ثقافة سلام هو مهمة تتطلب أعمالا واسعة المدى، في المجالات التربوية والثقافية

والاجتماعية والنشاط المدني. إنه مسعى يناشد كل فرد ويفترض مقدما وجود استراتيجية من الانفتاح على المستويات العائلي والوطني والإقليمي والعالمي، مقصود منها أن تكفل جعل ثقافة السلام ملتحمة التحاما لا انفصام فيه بالثقافة ذاتها، وذات جذور عميقة في قلوب وأذهان كل الرجال والنساء.

والدول الناشئة، وخصوصا دول أفريقيا منها سيكون عليها أن تعمل على تعزيز إنجازات كل دولة - أمة في المناطق الجغرافية التي رسمت رسما مصطنعا، وهي ظاهرة أدت فعلا إلى إضعاف شعور الانتماء إلى مجتمع وطني مشترك بين السكان. ويبدو أن هذه الظاهرة اكتسبت بعدا جديدا، حيث أن عملية تحقيق الديمقراطية، التي ينظر إليها على أنها يجب أن تأخذ في الحسبان الجوانب الخاصة المميزة لكل شعب، قد أفلت زمامها بتأثير الضغوط الواقعة من خارج القارة، وقلة تفهم الحقائق الوطنية. والعاقبة التي لا مندوحة عنها لهذه القفزة المفاجئة نحو تحقيق الديمقراطية، في معظم دولنا قد واكبها حدوث اضطرابات اجتماعية - سياسية أضعفت بصورة خطيرة النسيج الاجتماعي والجهود التي بذلت عقب الاستقلال لتحقيق الوحدة الوطنية.

وبالإضافة إلى تعزيز الدولة الأمة، نؤمن بأن إدارة فترات ما بعد الصراع في القارة الأفريقية، بصفة خاصة، تشكل جانبا جوهريا آخر ينبغي أخذه في الحسبان عند تعزيز ثقافة السلام. وما دام العنف يولد العنف دائما، وإن لم تتخذ خطوات ملموسة ومناسبة في المناطق المنكوبة بالصراعات، فإننا نجازف مجازفة كبيرة قد نرى بعدها تلك الأقاليم وقد أصبحت حلبات دائبة لكل أنواع المواجهة. ولذا فمن المهم تطوير وتوسيع الجهود التي تبذل في هذا الصدد، في إطار منظومة الأمم المتحدة. وعلى هذا الصعيد، نعتقد أن هناك ما يدعو إلى الأمل في أن تكون اتفاقات السلام في المستقبل ذات أواصر تربطها بشكل متزايد بتنمية ثقافة السلام، وأن تشمل برامج وطنية لنشر تلك الثقافة، تدعو أطراف أي صراع إلى العمل معا لتنفيذ المشروعات الإنمائية.

وعلى نفس المنوال، من المأمول أن تسفر متابعة النظر في تقرير الأمين العام الهام عن أسباب النزاع وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا، عن خطوات ملموسة يمكن أن تغير الاتجاهات الحالية، وتساعد أفريقيا على سلوك درب التنمية الحقيقية بسلام واستقرار.

إن الحاجة الأساسية إلى تعزيز ثقافة السلام تقتضي أيضا إنعاش مراكز السلام ونزع السلاح الإقليمية الثلاثة، التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يسعدنا تجدد الاهتمام بهذه المراكز، التي نحن مقتنعون بأنها تستطيع أن تسهم في تعزيز التفاهم والتعاون بين الدول، في كل منطقة معنية، في مجالات السلام ونزع السلاح والتنمية.

إن حكومة توغو تظل مقتنعة بأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي اتخذت اللجنة الأولى بشأنه، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قرارا إجماعيا يدعو إلى إنعاشه، يستطيع أن يؤدي، في السياق الراهن، دورا رائدا بالتشجيع على اتخاذ تدابير لبناء الثقة على المستوى الإقليمي مما يعزز التقدم في مجال التنمية المستدامة. وبهذا يدعم المركز الإقليمي الجهود المبذولة في إطار آليات منع المنازعات في القارة الأفريقية وإدارتها وحلها.

ويغتنم بلدي، الذي يستضيف مقر المركز، هذه الفرصة لإعادة تأكيد شكره الخالص للدول الصديقة التي دأبت على الإسهام ماليا في الصندوق الاستئماني للمركز. ونطالب صادقين بأن تستمر الجهود المبذولة حتى الآن لإنعاش المركز وأن تنال الدعم من الجميع.

لقد جاء في الإعلان المعتمد في نهاية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن العدالة الاجتماعية واستئصال شأفة الفقر لا غنى عنهما لإقرار السلام والأمن وصونهما داخل الدول وفيما بينها. وبالمثل، وكما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقترحاته، تمثل التنمية التي تركز على الإنسان شرطا أساسيا للسلام ونتيجة له في آن واحد.

وهذا يدل على أهمية كفالة أن يبقى البعد الآخر، وهو استئصال الفقر، موضع اهتمام خاص في حملتنا لتعزيز ثقافة للسلام. لأنه لو كان السلام يعني شيئا أكثر من عدم نشوب الحرب فمن الضروري كما هو واضح أن تكون له علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية.

ولكن رغم كثرة الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لإصلاح اقتصاداتها مع توسيع نطاق الديمقراطية، ستظل تواجه صعوبات اقتصادية ومالية لا تسمح لها بالوفاء بالاحتياجات الحيوية الدنيا لسكانها.

ومن ثم فإن أي جهد يبذل للابتعاد عن ثقافة العنف سيضيع سدى إذا كان على السكان المعنيين أن يواصلوا العيش في حالة حرمان كاملة، ذلك أن حالات الفقر تؤدي دائما إلى ظهور الصراعات. ولذا فإن التفاعل بين ثقافة السلام والتنمية المستدامة هو صلب المهمة التي يواجهها مجتمع الدول على أعتاب الألفية الجديدة.

والتقرير المقدم إلينا في هذا الصدد يصف الجوانب الهامة للعملية التي يتعين إنجازها ويحدد مبادئها التوجيهية. ويظل على الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة والمجتمعات المدنية الوطنية أن تتحرك بالإرادة السياسية الضرورية لتلبية التطلعات العميقة والمشروعة لشعوب العالم نحو عالم يسوده السلام والعدل، عالم خال من المصاعب والفقر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

- - - - -